النهج الديمقراطي

ⵜⴰⵏⵎⵓⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵙⵙⴷⵉⵎⵓⴽⵔⴰⵟⵉⵜ

• العدد: 521

من 14 إلى 20 شتنبر 2023

الثمن: 4 دراهم

جريدة أسبوعية تصدر كل خميس • المدير المسؤول : جمال براجع • مدير النشر: الحسين بوسحابي • رئيس التحرير: التيتي الحبيب

عبد المومن شباري
فقيد النهج الديمقراطي

حزب النهج الديمقراطي العمالي يعزي الشعب المغربي وأسر ضحايا الزلزال ويطالب بإعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة

كلمة العدد

زلزال المغرب المنسي، من المسؤول؟

قضى جزء كبير من المغاربة ساكني منطقة حوز مراكش وأزيلال وتارودانت ليلة الجمعة 8شتنبر ليلة حزينة وباتوا مكلومين في العراء من شدة هول الزلزال الذي فاجأ الجميع. هزات أرضية كان مركزها في جماعة "أداسيل" بحوز مراكش وانتشرت قوتها بالتدرج من قوة 7درجات على سلم ريختر لتمتد إلى مدن وقرى ودواوير بأقاليم مراكش، تارودانت وررزات، شيشاوة، أزيلال. ثم إلى اهتزازات في باقي الجهات بقوة خفيفة من المحيط القريب من المركز، ومع ذلك ظل المغاربة في مدن الوسط والجنوب والشرق الغرب خارج البيوت يترقبون ويستفسرون عما وقع وما نتائج ذلك؟

كان الأمر يتعلق بكارثة طبيعية تتمثل في زلزال قوي خلف المئات من الضحايا والجرحى والمفقودين لا تزال عملية إحصائهم جارية حتى اليوم، وانهيارات واسعة للمنازل والبنية التحتية المنعدمة أو المهترئة أصلا.

فالمصاب جلل! الفقد مؤلم! وعزاؤنا واحد...غير أننا بصدد حدث / فاجعة بالغ الأهمية من حيث المسؤوليات، التداعيات وخلفيات تناوله في كل أبعاده.

من البديهي جدا أن كل العالم معرض اليوم أكثر من أي وقت مضى للأخطار البيئية وفواجع الكوارث الطبيعية، واحتمالاتها واردة بحظوظ متفاوتة حسب المواقع الجغرافية، غير أننا لا نكاد نذكر بلدا واحدا في منأى عن احتمالات الانجراف تحت وطأة حراك متطور للطبيعة في تكوينها وتوازنها.غير أن هذا لا يعفي الدول من مسؤولياتها ولا يلغي الأخذ باللازم من الإجراءات الاحترازية وقد تطورت العلوم في تقنيات الرصد والتنبؤ في حدود مهمة رغم صعوبة ذلك بالنسبة للبراكين والزلازل...

إن مسؤولية الدول ثابتة، ولا يمكنها التحلل من واجبها بالرجوع إلى مضامين البروتوكول الدولي لمواجهة الكوارث الطبيعية من خلال الإستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الطبيعية بخصوص التأهبات اللازمة للمواجهة والعمل وفق مركز للتنسيق واعتماد شبكات للحد من المخاطر وإصدار المنشورات الخاصة بالممارسة الجيدة للحد من الكوارث وآثارها.وفي نفس الاتجاه أصدر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر توصيات أهمها لا الحصر:

(على الدول المتضررة أن تقرر بطريقة آنية ومناسبة إذا كانت تطلب أو لا تطلب الإغاثة من الكارثة والمساعدة الأولية للإنعاش وبإرسال قرارها بشكل فوري ثم توصية خاصة بنشر أصول وموارد عسكرية للإغاثة في حالة الكارثة أو تقديم المساعدة الأولية للإنعاش بناءً على طلب أو بموافقة صريحة من الدولة المتضررة...).

وبالنسبة للدولة المغربية فقد التزمت من خلال دستورها في الفصل 40 بما يفيد:"على الجميع أن يتحمل بصفة تضامنية وبشكل يتناسب مع الوسائل التي يتوفرون عليها، التكاليف التي تتطلبها تنمية البلاد. وكذا تلك الناتجة عن الأعباء الناجمة عن الآفات والكوارث الطبيعية التي تصيب البلاد".

على عكس ما هو مدبج في التشريعات الدولية والمحلية على علاتها، لم يشهد أحد على أي تدخلات ملموسة للدولةبإعلامها ونظامها السياسي بمختلف المراتب.كما أننا لا نعلم أنها وقفت في عين المكان ولو لمواساة الضحايا ونقل الجثامين التي تحللت تحت أشعة الشمس الحارقة أو حتى التبليغ عن المخاطر.بل قضت ليلتها هادئة في أبراج وملاهي ترفل في النعيم، بينما الشعب في وادي الدماء يقضي ساعات ليلة في الجحيم.وجب الاعتراف أن التحركات كانت إلى عين المكان بعدما صدحت القنوات التلفزية العالمية ووسائل التواصل الاجتماعي وما وزعته من نداءات المنكوبين وفيديوهات تدخل السكان بوسائلهم اليدوية وهم يحاولون إنقاذ من يمكن إنقاذهم.

دولتنا نزلت إلى عين المكان بعدما قضي الأمر وباعتماد هواجس أمنية كأنها تريد الانقضاض على "متظاهرين"كما اعتادت على ذلك. بالتأكيد أنها لا تتوفر على وسائل إنقاذ متطورة ولا على تقنيين وخبراء التدخل في مثل هذه الكوارث، والمخيف أنها تسترخص أرواح بنات وأبناء الشعب المفقر فيما تبقى من الهامش ومن المغرب المنسي."دولتنا"جعلت المغرب نموذجا من "الشعب المتخلى عنه"فكانت الفضيحة كافية لتجعل المغرب يحظى باهتمام عالمي غير مسبوق.

وفي المقابل، لم يترك الشعب المغربي مجالا للشك في الاعتماد على تضامنه وتكافله وإمكانيته الهائلة في تنظيم ذاته لمواجهة كوارث الزلزال كما واجه جائحة كورونا وكما هو صامد أمام النظام المخزني. لم يبق سوى التذكير بضرورة حشد كل الطاقات النضالية والشعبية للقضاء على المخزن وبناء البديل الديمقراطي الذي يجنب المغرب كوارث طبيعية وسياسات طبقية مدمرة.

ضيف العدد: عبد اللطيف مجاهد

نعمل جاهدين على تسييد الروح الوحدوية في الميدان وإبراز أضرار التشتت النقابي في كل مرحلة من مراحل التقييم، كما نقوم بتحفيز التضامن بين مختلف مكونات الحركة النقابية في مختلف القطاعات

هل المغرب سائر نحو مخطط تقويم هيكلي جديد؟ 6

ملف العدد:

تصدير الماء في ظل استفحال الجفاف ، من المستفيد من المخطط الأخضر؟ 7

حركة طلابية ضعيفة و مشتتة أمام هجوم نيوليبرالي كاسح 13

حزب النهج الديمقراطي العمالي يتوصل برسائل التضامن مع الشعب المغربي 16

السحب: Anté Prima annahjad@gmail. com www. annahjaddimocrati. org

عنوان الجريدة: زنقة الطيب لبصير -عمارة 12، الشقة رقم 3 -حي أكدال - الرباط - فاكس: 0537682740 - ملف الصحافة : 6 ص 1995 - رقم الايداع القانوني: 1995 / 104

حزب النهج الديمقراطي العمالي يعزي الشعب المغربي وأسر ضحايا الزلزال ويطالب بإعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة

تعرضت بلادنا، ليلة الجمعة 8 شتنبر 2023، لزلزال عنيف بلغت قوته 6،8 حسب سلم ريختر ، مخلفا خسائر بشرية هائلة ، وخصوصا في أقاليم الحوز وتارودانت وشيشاوة وورزازات وأزيلال عمالة مراكش، تجاوزت حصيلتها المؤقتة لحد الساعة 800 وفاة والمئات من الإصابات حسب المعطيات الرسمية، بالإضافة إلى الخسائر المادية الفادحة المتمثلة في انهيار المنازل والمباني، في ظل غياب التدخل الفوري والعاجل للأجهزة المكلفة بالإنقاذ والوقاية المدنية ليلة حدوث الزلزال. وقد أحدث الزلزال حالة من الهلع والخوف والتوتر وسط المواطنين/ات في مختلف المدن والقرى، والذين قضوا ليلتهم في العراء.

إننا في حزب النهج الديمقراطي العمالي إذ نتقدم بأحر التعازي وأصدق المواساة لأسر الضحايا ولكافة الشعب المغربي متمنين الشفاء العاجل للمصابين/ات، فإننا:

– نطالب بإعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة مما يعنيه ذلك من تخصيص وحشد كل الإمكانيات المادية واللوجستيكية والبشرية لدعم المتضررين وتوفير كافة حاجياتهم من إيواء وعلاج ودواء وتغذية وغيرها، وإعادة بناء المنازل والبنايات المهدمة...

© Khaled Nasraoui/picture alliance/dpa

– نسجل، بكل أسف، عدم تحمل الجهات الرسمية ووسائل الإعلام العمومية لمسؤوليتها في المواكبة الفورية والمباشرة للزلزال وتطوراته وتمكين المواطنين/ات من المعطيات الضرورية والإرشادات المطلوبة للتعامل معه وطمأنتهم/ن مما عمق حالة الخوف والهلع وسطهم/ن.

– ندعو مناضلات ومناضلي حزبنا وكافة الهيآت الديمقراطية وكافة المواطنين/ات، وخصوصا في المناطق المتضررة، إلى تكثيف الجهود وتنسيقها للمساهمة الفعالة في عمليات الإنقاذ والدعم والايواء والمؤازرة الإنسانية لضحايا الزلزال.

المكتب السياسي: 9 شتنبر 2023.

حزب النهج الديمقراطي العمالي يعزي الشعب الليبي في ضحايا عاصفة "دانيال"

تابع المكتب السياسي لحزب النهج الديمقراطي العمالي، بقلق بالغ، منذ يوم أمس الأخبار المتواترة حول المخلفات الفادحة لعاصفة "دانيال" التي ضربت ليبيا، وخاصة المدن الساحلية شرق البلاد-مدينة درنة-، والتي سجلت بها أكثر من 2000 من القتلى وعدد كبير من المفقودين إلى جانب الخسائر المادية الجسيمة. كما يتابع المكتب السياسي ما يعانيه الشعب الليبي الشقيق من محن وهو يقاوم هده الكارثة الكبيرة في ظل الصراعات والانقسام الداخلي و الحصار الامبريالي والرجعي والتدخلات الأجنبية.

وعليه فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي يعبر عن:

×تعازيه الحارة للشعب الليبي ولأسر ضحايا العاصفة، ويعلن تضامنه مع الشعب الشقيق في هده المحنة.

×يطالب برفع الحصار الامبريالي والرجعي عن ليبيا وتمكين الشعب الليبي الشقيق من تقرير مصيره بكل حرية واستقلالية عن التدخلات الرجعية والامبريالية.

×اعتزازه بتضامن الشعوب بالمنطقة العربية والمغاربية وعبر

العالم، ويدعو جميع القوى التقدمية والوطنية في المنطقة وفي العالم لتقديم كل أشكال الدعم والوقوف إلى جانب الشعب الليبي الشقيق في فاجعته الحالية.

الرباط في 12 شتنبر 2023

الائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان يطالب بتوفير كل الشروط الضرورية لمواجهة مخلفات الزلزال وتعويض كل الضحايا بشفافية ومساواة

"لنجعل من مأساة الزلزال لحظة تضامن مجتمعي عام"

"لنجعل من مأساة الزلزال لحظة تضامن مجتمعي عام"

"لنقف ضد مناورات الطامعين والسماسرة"

"تعازينا لكل ضحايا الزلزال وللشعب المغربي"

"ومواساتنا للمنكوبين والمنكوبات "

عرف المغرب ليلة الجمعة 08 شتنبر 2023، مأساة مؤلمة ، عندما ضرب الزلزال بعنف عددًا من المدن والمناطق المغربية، مخلفًا آثارًا انسانية وعمرانية، بآلاف الموتى والجرحى، لم يتم الوقوف عند اعدادهم النهائية، وبسقوط دور ومساكن وانهيار مباني ، والتي اضحت ركاما في لحظات خاطفة.

والائتلاف المغربي لهيآت حقوق الإنسان، اذ يقف ترحمًا أمام أرواح الضحايا ويرفع احر التعازي والمواساة لذويهم ولكل المواطنين والمواطنات.فانه:

× يشعر بالالم لما لحق بالجرحى وبمن شرده الزلزال، ليصبح في العراء دون سقف أو مأوى.

×يشيد بما أبداه الشعب المغربي من تضامن ودعم للضحايا.

× يسجل المجهود الذي بذل من قبل السلطات العمومية، والذي يستدعي منها ضرورة رفع وتيرته وتعميمه على كل المناطق المتضررة، تخفيفا لوقع الحدث المؤلم على كل الجهات الترابية.

×، يقدّر حجم الخسائر ومخلفات الزلزال المهولة،وينادي كل المسؤولين ويلحُّ على:

1. التعامل مع الرأي العام بكامل الشفافية، بالكشف عن كل المعطيات من مخلفات الزلزال، سواءً منها الأعداد الحقيقية للضحايا أو ما يرجع لطبيعة المساكن والعمارات المنهارة.، حيث يجب كشف كل البيانات التقنية التي كانت وراء سرعة سقوطها، ومعرفة ما إذا كان هناك خلل في هندستها أو في طرق تشييدها، وعدم مراقبة أعمال بنائها والمواد المستخدمة في ذلك.

2. الإسراع في وضع مخطط مستعجل بتخصيص موارد مالية كافية للنهوض بكل احتياجات الضحايا. بما يضمن إعادة إسكان أرامل وأبناء وأولياء المتوفين، وكل من فقدوا مسكنهم، بما يوفر لهم ولهن الكرامة ، ويلبي الحاجيات الاجتماعية، من متابعة طبية نفسية وعلاج، وتمدرس وتنقل وولوج لكل الخدمات الأساسية.

3. وضع إطار قانوني رسمي تحت إشراف رئيس الحكومة لإصلاح البنى التحتية، من طرق وجسور وقنوات مياه وغيرها، لتخفيف معاناة المواطنين والمواطنات والإسراع في استعادة الاطمئنان إليهم.

4. تعويض كل الضحايا وذويهم عن كل الخسائر والأضرار ، بكل المساواة ودون تمييز أو محسوبية أو استغلال.

5. التصدي لكل استغلال لهذه المأساة الإنسانية، ومنع أي نشاط يهدف للاستفادة من هذه الكارثة على حساب ضحاياها.

6. التكفل بالأطفال الضحايا وأبناء الضحايا، وتوفير كل الحماية لهم من الاهمال والتشرد ومن المخاطر التي قد تواجههم.

وبمناسبة هذه المأساة وتداعياتها، ندعو كل الهيئات الحقوقية والمدنية والهيآت النقابية والسياسية والنسائية والشبابية والمهنية ، للتطوع إلى جانب الضحايا والمساهمة في دعمهم وتوفير ما يحقق كرامتهم ومتابعة أوضاعهم والتخفيف من آلامهم.

الكتابة التنفيذية
الرباط في: 09 شتنبر2023

لا بديل عن المقاومة الشعبية

الجبهة الاجتماعية المغربية تدعو للتضامن وتطالب بالاسراع بفك العزلة على المناطق المنكوبة وتعلن عن تأجيل الوقفات الاحتجاجية التي دعت لها

تتابع السكرتارية الوطنية للجبهة الاجتماعية المغربية بقلق كبير وحزن شديد فاجعة الزلزال الذي ضرب بلادنا ليلة الجمعة 8 شتنبر 2023 وتتأسف بشدة على ما خلفه الزلزال من اضرار جسيمة سواء في الأرواح أو البنايات السكنية في الدوايز والقرى الجبلية في كل من تارودانت وأمزميز وشيشاوة وغيرها من المناطق المجاورة.

وبعد هذه الفاجعة المؤلمة فالجبهة الاجتماعية المغربية ومن خلال سكرتاريتها الوطنية:

× تعبر عن حزنها العميق وتقدم أصدق التعازي والمواساة لعائلات ضحايا الزلزال وتتمنى الشفاء والعافية لكل الجرحى والمصابين.

× تحيي بحرارة سائر المواطنين والمواطنات وكل مكونات المجتمع المدني على روح التضامن والمسؤولية وبذل كل الجهود والمبادرات لتقديم المساعدات للمنكوبين وإغاثة المناطق المكلومة.

× تدعو فروع الجبهة الاجتماعية المغربية المجاورة لبؤرة الفاجعة للقيام بزيارات تضامنية للسكان المتضررين والتطوع للقيام بمبادرات لمساعدة المتضررين بكافة الوسائل.

× تعلن عن تأجيل مبادراتها النضالية (الوقفات الاحتجاجية المزمع تنظيمها الثلاثاء 19 شتنبر 2023) إلى تاريخ آخر.

× تطالب السلطات المحلية بالانكباب بشكل كبير على تأمين الطريق إلى المناطق المنكوبة من جراء الانهيارات الصخرية لتمكين إيصال المساعدات للساكنة المتضررة.

كما تعبر السكرتارية الوطنية نيابة عن كل مكونات الجبهة الاجتماعية عن عزمها واستعدادها للمساهمة بكل طاقاتها من أجل التخفيف من معاناة المواطنين ضحايا الزلزال والمساعدة على تخطي هذه الفاجعة وأنها ستنظر في التدابير التنظيمية للتباحث في أشكال الدعم الممكنة.

الجبهة الاجتماعية المغربية
السكرتارية الوطنية
11 شتنبر 2023

جهة درعة تافلالت

النهج الديمقراطي العمالي يتضامن مع نضالات ساكنة املشيل ويدين استغلال مؤسسة تعليمية لعسكرة المنطقة وقمع احتجاجاتها

يتابع حزب النهج الديمقراطي العمالي بجهة درعة تافيلالت باستياء عميق ما آل اليه مسلسل التهميش والاستغلال والاقصاء الذي تعيشه جهة درعة تافيلالت عبر استنزاف ثرواتها وتفقير ابناءها وقمع احتجاجاتهم واستمرار نزيف مخطط التطبيع المخزني مع الكيان الصهيوني آخر فصوله المنع الذي لحق حركة احتجاجية سلمية بمنطقة املشيل حيث تفننت عبقرية البلاد مسببة حالة من الرعب في نفوسهم بسبب عسكرة المنطقة.

وأمام هذا الوضع الخطير فإننا في النهج الديمقراطي العمالي بجهة درعة تافيلالت نعلن للراي العام مايلي:

– التضامن المطلق واللامشرط مع نضالات منطقة املشيل (اكدال، اوتربات، املشيل...) وكل نضالات الجماهير الشعبية بالجهة والمطالبة بوقف المتابعات والملاحقات التي تطال نشطاء منطقة املشيل.

– ادانة كل اشكال القمع المخزني التي لحقت ولازالت تلاحق احتجاجات الشعب المغربي التواق للحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية.

– المطالبة بالاستجابة الفورية لكل المطالب ورفع كل اشكال التهميش والاستغلال والفساد والاستبداد ووضع حد للمقاربة القمعية المعهودة من طرف الدولة المخزنية.

– ادانة عسكرة منطقة املشيل وحرمان تلميذات وتلاميذ منطقة بوزمو من طرف قوات القمع العمومية من دخول مدرسي سليم وتحميل المسؤولية للقائمين على الشان التعليمي وطنيا وجهويا وإقليميا.

عن المكتب الجهوي:
7 شتنبر 2023

المخزن بتعميم المنع وفرضه بإنزال ميداني لجيش من قوات القمع العمومية والتي لم تجد ملجأ سوى استغلال مؤسسة تعليمية بالمنطقة حارمة أبناء المنطقة من الحق في التعليم إسوة بباقي مناطق

آيت اورير

النهج الديمقراطي العمالي يطالب باعتبار المناطق المتضررة مناطق منكوبة

قضت ساكنة اقليم الحوز ليلة الجمعة 08 شتنبر 2023 على وقع الكارثة الطبيعية الأعنف على مستوى تاريخ البلاد حيث شكلت منطقة إغيل بؤرة الزلزال الذي عم أثره جميع مناطق الحوز وامتداده لباقي أقاليم الجهة وبدرجة أقل قوة مجموعة كبيرة من أقاليم البلاد حيث خلف خسائر كبيرة في الأرواح لازالت مرشحة للارتفاع وعدد من المصابين بدرجات متفاوتة الخطورة مع خسائر مادية كبيرة في الممتلكات وانحباس المقاطع الطرقية المهترئة والمسالك الجبلية جراء الانهيارات الصخرية.

اننا في المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي وبعد تجميع ما توفر من المعطيات عبر مختلف مناطق الاقليم نسجل مايلي:

× تعازينا الحارة لعموم الشعب المغربي ولأسر وعائلات الضحايا.

× ان المناطق المنكوبة تعرف بنية تحتية مهترئة ان لم تكن منعدمة وبنايات غير لائقة للسكن وهو ما نتج عنه خسائر بهذا الحجم.

× التأخر البين في عمليات الانقاذ وضعف التواصل مع المواطنين من طرف السلطات المختصة.

وعليه فإن حزب النهج الديمقراطي العمالي بآيت أورير يطالب ب:

– اعتبار المناطق المتضررة مناطق منكوبة تستدعي تسخير كل امكانيات الدولة لانقاذ الأرواح وفك العزلة عن المناطق الجبلية وتوفير مستلزمات المعيش اليومي من ايواء ومسكن وغيرها.

– ضرورة تكثيف التواصل مع المواطنين واخبارهم بمستجدات الوضع وعدم تركهم فريسة للاشاعة والاخبار غير الموثوقة.

توفير العناية الطبية المناسبة بعين المكان وتوفير سبل نقل الحالات التي تستدعي عناية خاصة في الوقت المناسب.

توفير وسائل الاتصال مجانا لعموم المواطنين.

وفي الاخير لا يفوت المكتب المحلي لحزب النهج الديمقراطي العمالي ان يحيي عاليا روح التضامن والتضحية التي عبر عنها المواطنون والمواطنات وخصوصا الشباب منهم وذلك عبر التدخل بوسائلهم الخاصة والمحدودة لانقاذ ما يمكن انقاذه.

المكتب المحلي بايت اورير

الجامعة الوطنية للتعليم FNE تطالب بالزيادة في الأجور
وتجدد رفضها للنظام الأساسي الذي يجهز على المكتسبات ولا يستجيب فعليا لمطالب نساء ورجال التعليم

عقد المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE اجتماعه العادي مساء الأربعاء 6 شتنبر 2023، بتزامن مع انطلاق الموسم الدراسي الجديد 2023/2024، في سياق عام يتسم بتصاعد النزاعات الدولية وما ينتج عنها من إعادة رسم الاصطفافات الدولية، واستمرار الاحتلال الصهيوني في جرائمه وعدوانه على الشعب الفلسطيني، كما يتسم بمزيد من تردي الوضع الاقتصادي الذي ينذر بالانفجارات الاجتماعية جراء التدني المريع للقدرة الشرائية لعموم الشعب المغربي بسبب غلاء جل المواد الأساسية وتدهور الخدمات العمومية ورفع الدولة يدها عن كل القطاعات الاجتماعية...

خصص الاجتماع للتداول في السمات العامة للدخول المدرسي الحالي، والذي يؤشر على اتساع دائرة الاحتقان في قطاع التعليم في ظل إصرار وزارة التربية الوطنية على تنزيل مخططاتها في تسليع التعليم وخوصصته وتصفية ما تبقى من مجانيته بتوافق مع إملاءات المؤسسات المالية الدولية، حيث نسجل ما يلي:

1. ضعف الاستثمار العمومي في مجال البنيات التحتية ووسائل العمل؛
2. ضعف الإنفاق العمومي بقطاع التعليم؛
3. خوصصة مرافق الحراسة والنظافة والإطعام؛
4. توسيع العمل بالعقدة ليشمل أطر الدعم التربوي؛
5. الخصاص الكبير في أطر التدريس والأطر الإدارية وأطر التأطير والمراقبة والتفتيش والتوجيه والتخطيط التربوي والأطر المشتركة...؛
6. تهميش التعليم الأولي ورهنه لجمعيات ومؤسسات، وتكريس هشاشة المربيات والمربين وعدم إدماجهم في النظام الأساسي إسوة بأطر وزارة التربية الوطنية؛
7. الارتفاع المهول في أثمنة الكتب والأدوات المدرسية؛
8. إطلاق العنان لتغول مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مضاعفة الرسوم والواجبات المدرسية لمراكمة الأرباح دون تقديم الجودة في التعليم والتحصيل الدراسي ودون احترام دفتر التحملات... ودون مراعاة للظروف الاقتصادية التي تمر منها الأسر المغربية جراء ارتفاع كلفة المعيشة وارتفاع نسبة التضخم.. ودون احترام حقوق شغيلة التعليم الخصوصي؛
9. محاربة العمل النقابي والهجوم على المسؤولين النقابيين (الإقتطاعات من الأجور/ الإحالة على المجالس التأديبية/ القرارات الإدارية التعسفية/ المتابعات والمحاكمات الصورية...)...

وأمام تجليات المسلسل الهيتشكوكي للنظام الأساسي الجديد، والذي لا يستجيب لتطلعات وانتظارات نساء ورجال التعليم ولكل العاملين/ات بالقطاع، كما أنه لا يتجاوب وانتظارات أبناء وبنات الشعب المغربي في تعليم عمومي مجاني موحّد وجيد من الأولي إلى العالي، فإن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE:

1) يُحمل الحكومة ووزارة التربية الوطنية مسؤولية الاحتقان والفوران والقلق الذي يعيشه قطاع التعليم جراء التعاطي معه بمنطق السوق والتسليع واعتماد المقاربة المالية والأمنية الضيقة وغياب الإرادة الحقيقية للإصلاح وحل المشاكل المتراكمة وتسوية الملفات المطلبية الملحة وتعميق الهشاشة في قطاع حيوي واستراتيجي بتكريس العمل بالعقدة وخوصصته...؛

2) يُذكر بالمطالبة بالزيادة العامة في أجور الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها بما يتناسب وغلاء المعيشة.

3) يؤكد على المواقف الثابتة للجامعة الوطنية للتعليم FNE بخصوص النظام الأساسي الجديد: الاقصاء اللامشروع واللاقانوني للجامعة الوطنية للتعليم FNE من الحضور والمشاركة في نقاش مشروع النظام الأساسي/ السرية والتعتيم عن النقاش وتغييب النقاش العمومي/ يؤكد على سمو النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية على باقي القوانين، واعتباره المصدر التشريعي الأساسي الذي يجب أن يصدر عنه أي نظام أساسي خاص بموظفي وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة /التفاعل الإيجابي مع مطالب مختلف الفئات التعليمية بما ينصفها ويضع حدا لضررها تبعا لملفاتها المطلبية العادلة والمشروعة/ إدماج الأساتذة وأطر الدعم المفروض عليهم التعاقد ومربيات ومربي التعليم الأولي في الوظيفة العمومية/ التدقيق في مهام كل إطار بما يتناسب مع كل هيئة / القطع منع منطق التقشف المسلط على قطاع التعليم / رفض شرعنة الساعات التضامنية وترسيم الأنشطة التطوعية ضمن المهام/ رفض رهن الترقي بالمؤشرات المقاولاتية وضمن معيار المردودية؛/ رفض منطق التشدد في العقوبات التأديبية بخلفية الترهيب والانصياع التام للإدارة...؛

4) يُعلن تضامنه المطلق مع كل نضالات نساء ورجال التعليم بمختلف فئاتهم، ويدعوهم إلى توحيد هذه النضالات بما يسمح بخلخلة موازين القوى للتمكن من انتزاع الحقوق والمطالب وصون المكتسبات؛

5) يوجه دعوته لكل التنسيقيات والجمعيات المهنية لعقد لقاء تشاوري يوم الأحد 10 شتنبر 2023 للتباحث حول سبل تنظيم مبادرات وحدوية؛

6) يدعو مختلف الإطارات النقابية في الوظيفة العمومية والإطارات الشبيبية إلى العمل على إعداد أرضية حول إصلاح أنظمة التقاعد لتكون منطلقا لمناظرة وطنية؛

7) يدعو نساء ورجال التعليم بجميع فئاتهم إلى التضامن والنضال الوحدوي والانخراط في الجبهات من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية؛

8) يؤكد على انخراط الجامعة الوطنية للتعليم FNE التوجه الديمقراطي في مختلف الجبهات إلى جانب مكونات الشعب المغربي الديمقراطية (الدينامية المضادة للقمة الدولية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي بمراكش من 9 إلى 15 أكتوبر 2023/ الجبهة الاجتماعية المغربية / الجبهة المغربية لدعم فلسطين ومناهضة التطبيع...)، لصد الهجوم على الحقوق والمكتسبات والنضال الوحدوي لمناهضة إملاءات المؤسسات الدولية الإمبريالية المعادية للشعوب ومناهضة كل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الاستعماري العنصري...؛

9) يعلن عن استضافة الجامعة الوطنية للتعليم FNE للمؤتمر الإفريقي الثاني الاتحاد الدولي لنقابات أصحاب المعاشات والمتقاعدين (UIS REP) داخل الاتحاد الدولي للنقابات (FSM WFTU) بالرباط يومي 22 و23 نونبر 2023، وذلك في إطار المؤتمرات القارية والمَناطقية للتحضير للمؤتمر الدولي الثاني الذي سينعقد بداية سنة 2024 بأثينا باليونان.

10) يقرر عقد المجلس الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE عن بعد يوم الجمعة 15 شتنبر 2023 ابتداء من الساعة الثامنة ليلا، ويدعو كل أعضائه وعضواته للحضور والمشاركة الفعالة.

عن المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم FNE

جهة مراكش

الجمعية AMDH تطالب برفع القيود على المبادرات التضامنية
ووضع برنامج استعجالي لإعادة بناء وإعمار ما دمره الزلزال

في اجتماعه المفتوح ليوم الأحد 10 شتنبر 2023، وبعد استعراضه لتطورات الأوضاع الحقوقية والإنسانية في إطار مهام الرصد والمتابعة ، بمناطق زلزال 8 شتنبر2023 وتداعياته بجهة مراكش أسفي خاصة إقليمي الحوز، شيشاوة وعمالة مراكش في اتجاه إقليمي تارودانت وورزازات؛

وبعد الوقوف على :

- تداعيات وعواقب تأخر التدخلات الإنقادية والإسعافية للدولة والحكومة والإعلام العمومي ما أدى إلى تزايد الخسائر البشرية واستفحال الإصابات والمعاناة القاسية.

-هشاشة أو انعدام البنيات الأساسية الصحية والطرقية والخدماتية وضعف جهوزية بنيات ومعدات خاصة بالتدخل الآني في هذه المناطق عقب الكارثة كركام من السياسات والبرامج العقيمة طيلة عقود، من نتائجها استدامة الفقر والهشاشة.

+بقاء مواطنين عزل لمدة في مواجهة تداعيات الكارثة لوحدهم: -جثث تحت الأنقاض، مصابين بدون إسعافات ، فاقدي المآوي والمواد الأساسية.

+اتسام جوانب من تدابير وتدخلات السلطة بالانتظارية والارتباك وأحيانا وضع عراقيل حتى في عمليات الدفن وحواجز أحيانا في وجه قوافل الدعم والإمداد.

+ استئناف الدراسة بناء على تقييم حالة المؤسسات التعليمية من غير المختصين يحتمل اغفال فجوة قد تمس بسلامة التلاميذ والأطر التربوية

يعلن مكتب فرع جهة مراكش أسفي ما يلي :

+ تثمينه واشادته بالمبادرات التطوعية الواسعة ذات الأهداف الانسانية النبيلة وبتجسيد المواطنين والمواطنات لقيم التضامن والتآزر.

+ تجديد دعوته لمناضلي الجمعية وكافة المواطنين/ات للمزيد من التعبئة والمساهمة بالتبرع بالدم وبالدعم المادي والمعنوي .

+ مطالبة السلطات لرفع كل القيود والعراقيل أمام المبادرات والقوافل التضامنية الانسانية ، لإيصال الدعم والامداد للمنكوبين والمتضررين مباشرة.

+ اعتبار الأقاليم المتضررة من الزلزال مناطق منكوبة،

الإسراع بضرورة تقييم الأضرار المادية من تصدعات وشقوق وانهيارات كلية أوجزئية لحقت بالمباني السكنية في المجال القروي والحضري كمدينة مراكش والتدخل بسرعة قصد معالجتها .

+ وضع خطة سريعة التنفيذ لإيواء من أصبح بدون مأوى في العديد من الدواوير المصابة، ومن يبيت في الهواء الطلق كما بالقرى والمدن (كمراكش) المعرضة الارتدادات المتكررة.

+ وضع برنامج استعجالي لإعادة بناء وإعمار ما دمره الزلزال.

+ القيام بجرد للمباني التاريخية والتي يدخل بعضها في الثرات الإنساني، وترميمها باعتماد المقاييس العلمية والتقنية المتعارف عليها ، حفاظا على قيمتها التاريخية والثقافية.

عن المكتب الجهوي

الجمعية المغربية لحقوق الإنسان تطالب بالتخلي عن خوصصة أراضي الجموع والكف عن إنتاج بعض المزروعات الموجهة للتصدير بسبب استهلاكها للكثير من المياه...

يعرف العالم في هذه المرحلة من سنة 2023 موجة حرارية لم يسبق لها أن كانت بنفس الدرجة بنفس الشمولية والعمومية على كافة مناطق الكرة الأرضية. ومعلوم أن ارتفاع درجات الحرارة يؤدي إلى تَغيُرات في أنماط الطقس واضطرابات في توازن الطبيعة المعتاد. وقد نجمت عن هذا الوضع المتقلب، أثار وخيمة على حياة الإنسان وعلى سيادته الغذائية، حسب المناطق، تارة بفعل الجفاف وتارة أخرى بسبب العواصف الرعدية وما يترتب عنها من فيضانات جارفة تنجم عنها أزمات في المواد الغذائية لما ينتج عنها من إتلاف للمزارع وضياع للماشية، ومن خسائر في الأرواح والعتاد في العديد من بقع الكون. كما جعلت عدد الفقراء يتضاعف مقارنة بما كانت عليه مستويات الفقر في السنوات القليلة الماضية لاسيما في ظل عدم التوزيع العادل للثروات وغياب العدالة الاجتماعية وتحكم الشركات الرأسمالية الكبرى متعددة الاستيطان في الاقتصاد، كما تسببت في انتشار الأمراض والأوبئة وفي اتساع دائرة المجاعة بين الشعوب المفقرة، عكس ما كانت تنتظره الأمم المتحدة من خلال خطة أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

ورغم التحذيرات المتكررة لعلماء البيئة حول خطورة استعمال الوقود الأحفوري، المستخرج من الفحم الحجري والنفط والغاز، إذ يشكل 75% من انبعاث الغازات الدفيئة وحوالي 90% من انبعاث ثاني أكسيد الكربون، مما يؤدي الى الاحتباس الحراري وإلى تغير المناخ، ورغم تنبيهات خبراء الأمم المتحدة إلى انعكاسات هذه التغيرات المناخية على مستقبل حقوق الإنسان والشعوب وما قد يلحق من مآسي بالأجيال اللاحقة وخاصة في مجال الغذاء وندرة المياه، فإن الرأسمالية المتوحشة وأذرعها المتمثلة في الشركات العابرة للأوطان وفي مؤسساتها المالية، لا تكترث إلا لتحقيق الأرباح ولو على حساب الأرواح، وتكديس الثروات واستغلال الشعوب.

و نظرا لما يعرفه المغرب من نقص حاد في الماء، وهي مادة ضرورية للحياة، ولما يعانيه المواطنون/ات في العديد من المدن والقرى بسبب الانقطاعات المتكررة في الماء الصالح للشرب، وفي البوادي بفعل جفاف الآبار واستنزاف الفرشة المائية، المترتبة عن استمرار الدولة في سياسة الخوصصة وفي تقديم الخدمات للرأسمال الأجنبي والمحلي وتفويت القطاعات الاقتصادية الحيوية، والثروات المعدنية ومنابع المياه، وعن استهداف الأرض والقطاعات الاجتماعية بتفويتها، تحت يافطة التنمية وبقوانين استعمارية واحتكارية ضدا على التزاماتها الأممية في مجال حقوق الإنسان، فإن المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إذ يؤكد على ما جاء في بياناته ومراسلاته السابقة ذات الصلة، وتبعا لاحتجاجات العديد من السكان ضد العطش، ومنها ساكنة قرية أبا محمد التابعة لإقليم تاونات وضد ما وصلت اليها حالة بادية قاع بجماعة سبت أيت رحو بإقليم اخنيفرة والكارثة التي تعيشها ساكنة المعازيز إقليم الخميسات، وهي نفس الكارثة التي بدأت تتعمم في الكثير من المناطق في المغرب بما في ذلك في بعض المدن الكبيرة كالدار البيضاء وخريبكة وبرشيد وسطات التي يعاني سكانها إما من انقطاع الماء بين الفينة والأخرى، أو من عدم وصوله إلى الشقق العليا بالعمارات، وإن كان لا يبخس بعض المجهودات القليلة وغير الكافية التي بذلت في المجال، فانه:

1 - يستنكر ويرفض بشدة تمرير وتبني القانون رقم 83-21 الخاص بإحداث الشركات الجهوية متعددة الخدمات لتدبير قطاعات الماء والكهرباء والتطهير السائل والإنارة لجعلها خاضعة لمنطق السوق الاحتكارية، الذي يتم تحديد الأثمان حسب منطق العرض عبره والطلب، الشيء الذي يمهد لجعل كل جهة من الجهات الاثنتي عشرة خاضعة لهيمنة الرأسمال، دون مراعاة للتفاوتات الكبيرة في وفرة المياه أو ندرتها بين الجهات، الأمر الذي يستدعي مساءلة مجلس المنافسة عن دوره ومهامه، وخاصة أن هذا المشروع يزكي الاحتكار ويأتي في وقت تتحدث فيه بعض المنابر الإعلامية والتقارير المؤسساتية والجمعيات المدنية....على ارتفاع في منسوب الفساد على أعلى مستويات مراتب المسؤولية في تدبير الشأن العام؛

الجمعية تطالب بالتخلي عن خوصصة أراضي الجموع وما يسمى بأراضي الدولة والكف عن استغلالها في إنتاج بعض المزروعات الموجهة للتصدير والتي تخلى عنها الغرب الاستعماري بسبب استهلاكها للكثير من المياه، وفي مقدمتها فاكهة لافوكا التي أصبح المغرب يصدر منها 45 ألف طن سنويا، وهو ما يعادل استنزاف أكثر من 40 مليار لتر من الماء، كما يكرر مطلبه الداعي إلى التراجع عن القانون رقم 62-17 الخاص بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، من حيث كونه يخالف المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة؛

2 - يشجب الإثراء الفاحش الناتج عن سياسة الريع في مجال تفويت منابع المياه المعدنية كما هو الحال، على سبيل المثال، بالنسبة للعائلة المالكة لشركة أولماس سيدي علي التي قد يفوق إنتاجها اليومي 2000 متر مكعب، بينما السكان الأصليون يعانون من انقطاع الماء الصالح للشرب ومن الفقر والبطالة، كما يحرم أهل البادية من حفر الآبار في أراضيهم، والأخطر من هذا وذاك هو الطريقة التي يتم بها الإنتاج والتسويق، القائمة فقط على ضمان الربح وتكديس الثروات حتى لو كان ذلك يؤدي إلى استنزاف الثروة المائية وتجفيف الفرشة المائية والحكم على الساكنة والأجيال اللاحقة بتجرع مرارة وقساوة العطش؛

3 - يطالب بالتخلي عن خوصصة أراضي الجموع وما يسمى بأراضي الدولة والكف عن استغلالها في إنتاج بعض المزروعات الموجهة للتصدير والتي تخلى عنها الغرب الاستعماري بسبب استهلاكها للكثير من المياه، وفي مقدمتها فاكهة لافوكا التي أصبح المغرب يصدر منها 45 ألف طن سنويا، وهو ما يعادل استنزاف أكثر من 40 مليار لتر من الماء، كما يكرر مطلبه الداعي إلى التراجع عن القانون رقم 62-17 الخاص بالوصاية الإدارية على الجماعات السلالية وتدبير أملاكها، من حيث كونه يخالف المرجعية الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة؛

4 - يذكر بمطلبه المتعلق بدعوته الدولة للتقيد بالتزاماتها الأممية في مجال حقوق الإنسان ويدعوها إلى القطع مع الخطاب المزدوج وتزيين الواجهة بينما تعرف حقوق الإنسان في شموليتها أوضاعا متردية على كافة المستويات، بل وتزداد تفاقما سنة بعد أخرى، ولا يمكن إخفاؤها والتستر عليها بالتضييق على حرية الرأي والتعبير ومنع الحق في الاحتجاج والتظاهر السلمي وترديد شعارات فارغة للاستهلاك حول التنمية والديمقراطية وغيرهما؛

5 - يحيي كل فروع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان التي ساندت وتضامنت وآزرت ضحايا العطش في مختلف المناطق بلادنا؛

6 - يحتفظ لنفسه، في ظل الصمت الحكومي وعدم التجاوب مع مطالب الجمعية، باللجوء إلى كل الآليات المشروعة للدفاع عن حق المواطنين/ات في التمتع بحقوقهم/ن كاملة وإلى فضح السياسات العمومية التي ترعى أصحاب النفوذ وتتنكر لحقوق الفئات الشعبية الفقيرة.

المكتب المركزي

بتاريخ 29 غشت 2023

هل المغرب سائر نحو مخطط تقويم هيكلي جديد؟ وما فائدة مخطط المغرب الأخضر؟

الحسين. لهناوي

في ظل تضخم فاحش وأسعار ملتهبة للمواد الغذائية حيث فاق التضخم 20 في المائة، وخاصة الخضر والفواكه واللحوم والألبان تهاطلت علينا خلال مدة وجيزة وبكثافة كبيرة مجموعة من الإشارات والمؤشرات والتصريحات تجسدت في الرفع المتتالي لسعر الفائدة الرئيسي الذي انتقل في ظرف وجيز من 1.5 في المائة إلى 3 في المائة والمدعوم بتصريح المدير العام لبنك المغرب الذي ينتقد فيه الأداء الحكومي كما أطل علينا متأخرا المندوب السامي للتخطيط بتصريح جريء مناقض لما قاله المدير العام للبنك المركزي يدعو فيه إلى ثورة فلاحية لتغيير نظام الإنتاج الفلاحي معلنا بذلك فشل المخطط الأخضر سابقا والجيل الأخضر حاليا باعتبارهما عنواني السياسة الفلاحية المتبعة حاليا ببلادنا. ولم يتوقف المندوب السامي عند هذا الحد بل بالإضافة إلى أنه عزى التضخم لمشكل العرض عكس ما أكده مدير بنك المغرب فإنه اعتبر أن الزيادات أصبحت هيكلية ويجب التعامل معها، كأنه يُعد الشعب المغربي لتقبل قرار سياسي واقتصادي يطبخ في الخفاء. ومن بين هذه المؤشرات كذلك هو استمرار إغراق الشعب المغربي بالديون حيث وافقت البنك الدولي على قرض ثالث لدعم سياسة التنمية ب 450 مليون دولار ويأتي صندوق النقد الدولي ليفتح خط ائتمان مرن على مدى سنتين بقيمة 5 مليارات دولار أي ما يعادل 50 مليار درهم. ناهيك عن تصريحات رئيس الحكومة والناطق باسمها التي بحكم ارتباكها تقول الشيء ونقيضه وتعد بانخفاض الأسعار دون أن تستطيع الوفاء بوعدها.

في هذا الصخب السياسي المرتبك وأمام حكومة تصر على مواصلة تقديم خدماتها السخية للبرجوازية والباطرونا ؛ والاستمرار في نهجها النيوليبيرالي الخاضع لتوجيهات المؤسسات المالية الدولية، تعيش أغلبية الشعب المغربي الميزيريا والفقر والإقصاء. وعلى حساب كدها وشقائها تزيد الأقلية غنى وثروة وتعيش الترف والبذخ. إن كل المتتبعين والمهتمين يؤكدون وفق تحاليل علمية ومنطقية ان الوضع الذي يعيشه المغرب حاليا هو ناتج أساسا عن الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وما البرد والجفاف وحرب اوكرانيا إلا مبررات لا تصمد أمام الواقع الملموس.

في هذا المقال نريد أن نتناول أحد أبعاد الأزمة التي تتمثل في التضخم الغذائي المرتفع والتهاب أسعار الخضر واللحوم وعوامل الإنتاج الفلاحي لنسائل اختيار الدولة في مجال القطاع الفلاحي والكشف عن فشل سياستها المتمثلة في مخطط المغرب الأخضر. إن هذه الاستراتيجية، للتذكير، أتت في سياق الأزمة المالية والاقتصادية للرأسمالية العالمية وهروب الاستثمارات في اتجاه القطاع الفلاحي وظاهرة الاستحواذ على الأراضي من طرف الشركات العابرة للقارات من أجل إنتاج الهيروكاربونات واحتكار البذور وانتفاضات الجوع (الخبز). كما كان الهدف المعلن لهذه الاستراتيجية هو وضع سياسة فلاحية "طموحة وإرادوية" "، "تطمح لتأهيل تنافسية القطاع" وبالتالي فلاحة إنتاجية موجهة للتصدير وكل ما سيترتب عن هذا الاختيار من اجراءات. ودائما، ومن اجل فهم نتائج هذه السياسة لا بد أن نذكر أن إعداد المخطط في وقت سريع جدا (تمت صياغته خلال 5 أشهر من طرف مكتب دراسات دولي ماكنزي ب 3 مليار سنتيم) وبشكل أحادي وبدون أي تشاور أو تشارك (لا منظمات مهنية ولا خبراء مستقلين ولا حتى أطر ومهندسي الوزارة) وبفرضيات زائفة (وتيرة نمو القيمة المضافة للقطاع بمعدل 8.3 % سنويا رغم أن وتيرة نموه في العشر سنوات الأخيرة لم تتعدى 3.3 %، افتراض خلق أزيد من 6 مرات عدد مناصب الشغل التي أحدثت إلى حد الساعة). في حينها تم الوقوف على أن هذا المخطط كان له اختيارات طبقية: دعامة كبار الملاكين وذوي النفوذ باستثمار 115 مليار و 900 مشروع ودعامة محاربة الفقر المخصصة للفلاحين الصغار باستثمار 20 مليار درهم و400 مشروع.ماذا بعد انقضاء مدة المخطط الذي انطلق في غياب الوثائق المرجعية والذي لم يَحظ بأي تقييم عمومي؟

بالنسبة للسياسة العقارية نسجل:

- فشل تعبئة 500000 هكتار من الأراضي الجماعية؛
- استفادة كبار الملاكين والشركات وذوي الجاه والنفوذ من أراضي شركتي صوديا وسوجيطا...؛
- إقصاء الفلاحين سواء المتوسطين أو الصغار وخريجي المعاهد الفلاحية من مهندسين وتقنيين؛
- التفويت بأثمان بخسة لا تتجاوز في أحسن الأحوال 1500 درهم للهكتار سنويا كسومة كرائية؛

- فشل التجميع؛

- تحايل في عملية تمليك الأراضي للفلاحين المنخرطين في تعاونيات الاصلاح الزراعي؛
- ضعف عملية التحفيظ نظرا لصعوبة وتعقيد المساطر الإدارية.

كما يبقى التسويق من أبرز نواقص القطاع والذي ساهم في اشتعال لهيب الأسعار لأن ثلثي الأسواق الكبرى للخضر والفواكه التي يبلغ عددها 40 تفتقد إلى هياكل التخزين والتي ينتج عنها إتلاف 30 إلى 40 في المائة من الخضر والفواكه بالإضافة إلى تقادم القوانين التي تدبر هذه الأسواق والسماسرة المتحلقين حولها والتي تضر كثيرا بالفلاحين الفقراء والمتوسطين باعتبارهم أساس تزويد الأسواق الداخلية.

على المستوى البيئي والاجتماعي قطاع موجه للتصدير وفي خدمة كمشه من أصحاب الجاه والسلطة والتجار من بينهم عدد مهم من المستثمرين الأوروبيين (فرنسيون، اسبان، هولنديون....) حول بلادنا إلى بستان يغذي أوروبا بأجود الخضر والفواكه حيث ارتفع تصدير الطماطم بين 2009 و2019 ب38 في المائة، الخضر ب53 في المائة والفواكه ب300 في المائة كما تضاعف تصدير زيت الزيتون ب9 أضعاف. كما ارتفعت حصة التصدير للاتحاد الأوروبي ب63 في المائة وروسيا ب82 في المائة وتضاعفت الصادرات الموجهة للخليج 16 مرة. إن هذا التصدير المكثف الذي تتعرض له الفلاحة تنتج عنه:× الاستغلال المحموم للعاملات والعمال الزراعيين في غياب تام لاحترام قانون الشغل بمبرر تقليص تكاليف الإنتاج وتحت مبرر التنافسية× اختفاء أعداد كبيرة من صغار المزارعين الذين يخضعون لمنافسة غير عادلة لا يمكن أن تقاوم. × استنزاف الموارد الطبيعية، بما في ذلك المياه (عمق فرشة لمياه الجوفية يتجاوز 400 متر بمنطقة سوس ماسة)، والتلوث (النفايات ومخلفات المواد الكيميائية التي تستخدم خارج نطاق السيطرة وبعضها محظور في أوروبا).

على مستوى السيادة الغذائية

الواردات السنوية من الاحتياجات الغذائية الأساسية للمغاربة (القمح والسكر والزيوت النباتية) هي على التوالي 50٪ و75٪ و95٪ينبغي على المغرب دفع (بملايير الدراهم) ما يقرب من 3 سنوات من تصدير الطماطم الطازجة (ممتلئة بالمياه) لتغطية سنة واحدة من واردات القمح. (متوسط 14 سنة بملايير الدرهم).

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
صادرات الطماطم	2،4	2،5	3،5	3،4	3،6	3،9	5،3	5	5،7	6،7	7،5	7،5	7،7	7،1
واردات الحبوب	5،5	7،4	11،6	12،1	8،2	12،7	8،6	12،8	8،3	9،1	9،2	13،5	14،3	20،4

المصدر: نشرات بنك المغرب

ملاحظة: واردات المغرب من الغذاء تفوق صادراته بأكثر من 7 ملايير درهم مع نهاية نونبر 2022 الماضي.

نلاحظ أن تبعيتنا الغذائية بالنسبة للمواد الأساسية للشعب المغربي (الخبز والزيت والسكر) لم يعر لها مخطط المغرب الأخضر أي اهتمام وأن ما نفتخر به في مجال الخضروات والبرتقال واللكليمومنتين موجه أساسا للخارج، وبالتالي فإن فشل هذا المخطط لا يحتاج إلى بيان. وإذا استحضرنا تبعيتنا المطلقة في البذور فإن منتوجاتنا الفلاحية يبقى وضعها هشًا في غياب بنك للبذور والتي نستورد أغلبها من إسرائيل وقد أكد الدكتور ناجي أستاذ بالمعهد الحسن الثاني للزراعة أن قفة المواطن المغربي من الخضر 80 في المائة منها بذور إسرائيلية.

وضعية ومطالب العاملات والعمال الزراعيين

- التمييز القانوني
- الحد الأدنى المضمون للأجور الزراعي (SMAG) هو أقل من 35٪ من الحد الأدنى للأجور في قطاعي الصناعة والخدمات (SMIG)؛ ابتداء من 1/09/2022، 88،58 درهما للسماك مقابل 119،46 للسميك؛
- ساعات العمل: 48 ساعة في الأسبوع للعمال الزراعيين، 44 ساعة للعاملين في القطاعات الأخرى؛
- المغرب لم يصادق على الاتفاقية رقم 1 حول مدة العمل وعلى الاتفاقية رقم 47 التي تحدد مدة العمل الأسبوعية في 40 ساعة؛ضعف كبير في التصريحات بالعمال الزراعيين في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حيث لا تتعدى نسبتها 20 %.
- عدم وجود تدابير الصحة والسلامة (ضعف الحماية من الاستخدام المتزايد للمبيدات) وضعف الأمن في الحقول أو المصانع (استعمال الآلات ...)؛
- حوادث الشغل المتكررة والنقل غير الآمنة والمهترئة والتي تسفر عن عشرات الضحايا وما حادثة عاملات ضيعة حد البراشوة التي خلفت 14 ضحية من بينها طفلة سنها 14 سنة إلا أحد أشكال القهر والاستغلال والذي لا يدخله مخطط المغرب الأخضر في حسابه ليفرض حدا أدنى من السلامة للعاملات والعمال باستعمال الإعانات السخية التي يقدمها لكبار المستثمرين في الفلاحة والمسؤولين المباشرين على هذه الوضعية.

المرأة الريفية:

ضُعف التنقيب، الأمية (72.3٪)، الشباب (56٪ ما بين 20 و30 عاما)، حماية ضعيفة، هشاشة اجتماعية، خضوعوبالإضافة إلى الانتهاكات المشتركة بين الرجل والمرأة فإن هذه الأخيرة تعاني من: المشقة الزائدة، وانعدام الأمن، والترهيب والتحرش الجنسي، وغالبا ما تطرد العاملات الحوامل.

انطلاقا مما سبق يتضح أن السياسة الفلاحية المتبعة ببلادانا والمتجسدة حاليا في السياسات الفلاحية والتنموية بعيدة كل البعد عن تبني المرتكزات والمقومات المتعلقة بالسيادة الغذائية، وأن هذه السياسة تصطف بقوة إلى جانب الفلاحة الرأسمالية وتعمل عبر كل إجراءاتها على تشجيع كبار المستثمرين وصادراتهم وتراكم أرباحهم وهم بالتالي المستفيدون من التبعية الغذائية. أما الأغلبية الساحقة من الفلاحين فإن استفادتها من المنح والإعانات والتشجيعات، في إطار ما يسمى بالفلاحة التضامنية، تبقى جد هزيلة.

إن الفلاحة بعين السيادة الغذائية ليست نشاطا اقتصاديا فقط بل هي ترتبط بشكل حميمي بالحياة والوجود فوق الأرض وأن أمن الشعوب يعتمد على رفاه الفلاحين والفلاحة الدائمة. ومن أجل ضمان الحق في الغذاء وحماية حياة الإنسان من الضروري حماية وتطبيق حقوق الإنسان التي تم إقرارها مؤخرا من طرف الأمم المتحدة والمتجسد في الإعلان العالمي لحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية/القروية.

وختاما

لا سيادة غذائية دون الاكتفاء الذاتي في الخبز والزيت والسكر ولا سياسة فلاحية دون سيادة غذائية. مما يقتضي إعادة النظر في مضامين الاستراتيجية المتبعة لتسير في هذا الاتجاه. والنضال من اجل تقرير مصير الشعب المغربي في غذائه عبر إصلاح زراعي شعبي يضمن الأرض والماء وعوامل الإنتاج للفلاحين الكادحين تحت شعار «الأرض لمن يخدمها» وليس لمن يستنزفها.

تصدير الماء في ظل استفحال الجفاف ، من المستفيد من المخطط الأخضر؟

"الاتجار في العطش"، هو عنوان تقرير "منتدى الحق في المياه بالمنطقة العربية" الذي دق ناقوس الخطر منذ دجنبر 2018، حيث أشار إلى أنه في وقت كانت الحصة السنوية للمواطن المغربي تفوق 3000 متر مكعب خلال الستينيات من القرن الماضي، تقدر في 2018 ب 750 متراً مكعباً فقط و يتوقع تناقص هذه النسبة إلى 500 متر مكعب سنة 2020، وهو "مؤشر على أن البلاد ستواجه وضعية ندرة الماء بصفة مستمرة".

وبالرغم من كل المؤشرات الصادمة التي تجمع عليها الدراسات وفي سياق عالمي يتسم بتصاعد عوامل التغيّر المناخي وخطورته على الأجيال الحالية والقادمة، وبالرغم من الانتفاضات الشعبية التي تعد بالعشرات من أجل الدفاع عن الحق في الماء: منذ انتفاضات 1997، واحتجاجات مدينة طنجة ضد شركة "أمانديس"، واحتجاجات الدار البيضاء ضد شركة "ليديك" والرباط ضد "ريضال"، واحتجاجات تنسيقيات مناهضة الغلاء التي غطت أغلب المدن المغربية، واحتجاجات قرية إميضر بسبب المياه الجوفية، واحتجاجات قرية بن صميم وقرية تارميلات ضد شركة أولماس، ومجموعة من محطات الاحتجاج بكل من زاكورة وتنغير وطاطا والرشيدية، وصولا إلى انتفاضات العطش التي نشهدها اليوم بوتيرة شبه يومية، بالرغم من كل هذا والدولة متمادية في سياستها الفلاحية المستنزفة للماء.

في ملف هذا العدد من الجريدة نسائل السياسة الفلاحية للدولة المخزنية عن هذا الوضع ونتساءل عن آفاق النضال من أجل ضمان حق الجماهير الشعبية في هذه الثروة الحيوية التي هي مجال للصراع الطبقي منذ أمد طويل.

السياسة المائية بين التدبير الرأسمالي وشح الموارد

عبد الرحيم. هـ

أصبحت وثيرة توالي سنوات الجفاف في المغرب تنذر بأزمة شح الموارد المائية وتهدد العديد من المناطق بنقص حاد، سواء تعلق الأمر بالمياه السطحية أو بالفرشة العميقة، وبالنتيجة، أصبحت ظاهرة العطش تتربص بالمواطنات والمواطنين في هذه المناطق، لتحكم عليهم بالرحيل من أراضيهم ومنازلهم للبحث عن مصادر المياه.

لقد بينت الأبحاث والدراسات العلمية أن معدل التساقطات السنوية، في المغرب، عرف انخفضا عاما يقدر بأكثر من 20 في المائة، منذ أواخر الستينات إلى الآن، وينتظر أن يتزايد الانخفاض ب 15 في المائة في أفق 2030. فالجدير بالذكر أن التأثير السلبي للجفاف بدأ يتمظهر، بشكل ملحوظ، منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث تبين، أن وثيرة السنوات الجافة عرفت نموا مضطردا، خلال هذه الفترة، بمعدل يكاد يكون سنة على اثنتين. وزادت خاصية عدم انتظام التساقطات من سنة إلى أخرى من تفاقم الأزمة، كما يتجلى ذلك في اتساع رقعة التصحر التي تزحف بشكل تصاعدي لتهم حتى المناطق الفلاحية المعروفة بمساهمتها الهامة في الإنتاج ألفلاحي الوطني، على الخصوص إنتاج الحبوب والقطاني، اللتين تعدان من المواد الأساسية لتغذية الشعب. فبعد أن كانت المناطق الجافة وشبه القاحلة تتمركز في أجزاء محدودة من جنوب المغرب وشرقه، أصبحت، مؤخرا أهم المناطق الفلاحية: مثل سهول الرحامنة والسراغنة وصولا إلى مشارف الشاوية تعرف نقصا حادا في التساقطات مما يؤثر سلبا على مخزون الفرشة المائية ومردودية المزروعات.

يستنتج من الدراسات والبحوث الميدانية أن الحجم الإجمالي للتساقطات، بمختلف أشكالها، بالمغرب يقدر بحوالي 150 مليار متر مكعب سنويا، لكن 121 مليار، أي ما يناهز 81 في المائة يتبخر سنويا. لتبقى الكمية التي هي في متناول الاستعمال حوالي 29 مليار متر مكعب.

مع دخول الاستعمار الفرنسي، قامت سلطاته على الاستيلاء على أجود الأراضي الفلاحية عبر انتزاعها من القبائل التي كانت تملكها وتستغلها بشكل جماعي، ووضعتها تحت تصرف المعمرين الذين أقاموا عليها ضيعات شاسعة. وفي إطار تشجيع المعمرين، سارعت إلى بناء السدود للاستفادة من تخزين المياه والحد من الفيضانات التي كانت تضرب السهول آنذاك. ففي سنة 1925 أنشات أول سد "سد سعيد معاشو" لتزويد مدينة الدار البيضاء التي كانت تأوي نسبة كبيرة من المستعمرين بالماء الصالح للشرب وكذا لتوليد الطاقة، بعد ذلك سيتم الاستمرار في بناء السدود، حيث بلغ عدد السدود التي تم بنائها ما بين 1925 و1956، 13 سدًا بطاقة استيعابية إجمالية 1.8 مليار متر مكعب. بعد الاستقلال الشكلي، سيستمر النظام المخزني في تطبيق سياسة السلطات الاستعمارية، بحيث استمر في بناء 3 سدود إضافية، خلال الفترة ما بين 1956 و1966، لتصل الطاقة الإجمالية 2.2 مليار متر مكعب. خلال سنة 1967، سيتم الإعلان، في خطاب رسمي على مواصلة سياسة بناء السدود بهدف سقي مليون هكتار في أفق سنة 2000.

تقدر كمية المياه المتحكم في استعمالاتها، حاليا، حوالي 21 مليار متر مكعب، منها 16 مليار متر مكعب من المياه السطحية و5 مليار متر مكعب من المياه الجوفية. ويتمركز ثلثي هذا الحجم في ثلاثة أحواض رئيسية هي حوض سبو وحوض بورقراق وحوض ام الربيع. فاستعمالات المياه للأغراض الفلاحية، تمثل 90 في المائة من مجموع الاستعمالات أي ما يناهز 19 مليار متر مكعب في حين لا يستهلك القطاع الصناعي إلا 1 مليار متر مكعب، أما استهلاك الماء الصالح للشرب فلا يتعدى 0.7 مليار متر مكعب. تجدر الإشارة إلى أن الطاقة التخزينية لكافة السدود تعرف، حاليا، انخفاضا كبيرا بسبب الأوحال التي تراكمت فيها نتيجة انجراف التربة.

1 -بعض التدابير المقترحة للحفاظ على الثروة المائية

بما أن القطاع الفلاحي هو المستهلك الكبير للماء، كان يستوجب اتخاذ بعض التدابير المستعجلة، للحفاظ على الثروة المائية وتنميتها لتبقى رهن إشارة الأجيال القادمة.

يمكن تلخيص بعض أهم هذه التدابير في المحاور التالية:

- دعم المعهد الوطني للبحث الزراعي بالموارد البشرية وكافة المستلزمات الضرورية وتوجيه الأبحاث نحو استنباط أصناف محلية جديدة من المزروعات المقاومة للجفاف، وتوقيف استيراد البذور المستنبطة من طرف الشركات العابرة للقارات التي باتت تحتكر قطاع البذور.

- منع المزروعات المستهلكة للمياه بشكل كبير والتي يتم توجيهها للتصدير كالحمضيات والموز والدلاح، والتركيز على المزروعات الأساسية لتغذية الشعب والتي لا تتطلب كميات كبيرة من المياه، كالحبوب والقطاني والنباتات الزيتية.

- اعتماد التقنيات الزراعية التي تساهم في الحفاظ على البيئة والماء، مع تعميم تقنيات الري التي تحافظ على الماء على المزارعين الصغار وفرض ضريبة على الملاكين العقاريين الكبار الذين يستهلكون الماء بشكل غير معقلن.

تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من التدابير يستلزم خوض النضال المنظم الهادف إلى تعبئة الشعب وتوعيته بالأخطار التي تهدد مستقبل بناته وأبنائه من جراء السياسات الليبيرالية المتوحشة التي تستهدف تدمير الإنسان والطبيعة على السواء.

2 - أهم مميزات السياسة الفلاحية بالمغرب

ترتكز السياسة الفلاحية على قطاعين فلاحيين متباينين: القطاع الحديث ويضم الضيعات التي كان يسيطر عليها المعمرون الفرنسيون، وتقدر مساحته الإجمالية بحوالي 1.3 مليون هكتار، وهي ضيعات متواجدة في أراضي خصبة وتستهلك كميات هائلة من المياه، وبعد الاستقلال الشكلي، سيستحوذ الرأسماليون المغاربة عليها بمختلف الطرق، إبان عملية استرجاع الأراضي. هذا القطاع يعتمد على المكننة والتقنيات الحديثة ويحظى بحصة الأسد من دعم وإعانات الدولة، كما يعتمد على الزراعات الأكثر استهلاكا للماء، فأهم منتوجاته موجهة للتصدير نحو الأسواق الخارجية، هذه المعادلة تبين أن المغرب، الذي يشكو من قلة المياه، في وضعية تصدير الماء إلى الدول الأوروبية التي تتوفر على ثروة مائية هائلة.

القطاع العتيق يتشكل، في أغلبه، من استغلاليات متوسطة وصغيرة، تزاول الفلاحة بطرق عتيقة وتقنيات قديمة، وتعتمد بشكل مطلق على التساقطات المطرية، وهو ما يسمى بالفلاحة المعاشية. هذا القطاع لم يستفد من التجهيزات الهيدروفلاحية المقامة في المناطق والسهول. تقدر المساحة الإجمالية لهذا القطاع بحوالي 6.5 مليون هكتار، جلها أراضي متواجدة في المناطق البورية الغير الملائمة وذات الخصوبة المتدنية. أغلبية هذه الضيعات تعتمد على مياه الآبار التي باتت تعرف نقصا متزايدا نتيجة التناقص الحاد في مخزون الفرشة المائية.

الأمن الغذائي بالمغرب بين كوارث الجفاف وجائحة كورونا ما دور الفلاحة المسقية؟

محمد موساوي

مقدمة:

لقد سبق لجريدة النهج الديمقراطي أن تناولت من زوايا مختلفة مسألة الأمن الغذائي بالمغرب. وكانت اللازمة كل مرة عدم الاعتماد على منطق السوق وضرورة القطع مع الأفضلية التي دأبت السياسات الاقتصادية تعطيها لنمو صادرات المنتوجات الفلاحية واستيراد خصاص الغذاء من السوق الدولية. لأن هذا الخيار يتنافى والسير على طريق تحقيق ما يلزم من الكميات المطلوبة لتغطية الحاجيات المحلية في مأمن عن تقلب الأسواق وآثار كوارث الجفاف وما تلاها حاليا من تبعات جائحة كورونا 19 لم تكن في الحسبان.

إذا كان من الصعب تحمل الأضرار الجسيمة الحالية وتصور ما سوف يحدث لاحقا جراء هذا الوباء عالميا ومحليا، فإنه من الواجب في هذه الظروف دق ناقوس الإنذار بخصوص ما بات يهدد أمنا الغذائي من مخاطر قاتلة.

وهنا لا بد من مساءلة الفلاحة المسقية في درء تلك المخاطر وبدورها في توفير إنتاج محلي ومضمون.

لا بد من الذكير بداية ببنية الحيازات الإنتاجية ونصيب الأراضي المسقية ومساهمتها الاقتصادية إجمالا وفي الأمن الغذائي خاصة، قبل الانتقال إلى ما تستتبعه قيمة الحصيلة من توجهات سياسية جديدة وإجراءات عملية ذات الصلة.

خصائص وحدات الإنتاج الفلاحي:

في غياب أية معطيات رسمية جديدة يوفرها للعموم السجل الوطني الفلاحي الخاص بإحصائيات وبيانات تم تجميعها خلال سنتي 2017 و2018 فلا مفر من اعتماد الإحصاء العام للفلاحة الذي أنجز خلال سنتي 1996 و1997. إن الغرض هنا ليس دقة البيانات وإنما الإمساك ببعض الخصائص المؤسسة لقضية الأمن الغذائي بالمغرب.

إن عدد الحيازات بلغ آنذاك ما يناهز 1.500000 وحدة يمكن توزيعها إلى ثلاث مجموعات حسب المساحة المتوفرة، وتواجدها إما في المناطق البورية أو السقوية.

– الحيازات الفلاحية الكبيرة: تضم هذه المجموعة الحيازات التي تتوفر على 50 هكتار وأكثر في المناطق البورية أو 20 هكتار وأكثر في المناطق السقوية؛ وتشمل هذه المجموعة 2 في المائة من العدد الإجمالي وتحوز 2 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

– الحيازات الفلاحية الصغيرة والمتوسطة: تضم هذه المجموعة الحيازات التي تتوفر على مساحات تتراوح ما بين 3 إلى 50 هكتار في المناطق البورية أو ما بين 1الى 20هكتار في المناطق السقوية؛ وتشمل هذه المجموعة 57 في المائة من العدد الإجمالي فيما تحوز 70 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

– الحيازات الصغيرة جدا، وهي تضم الحيازات التي تتوفر على أقل من 3 هكتارات في المناطق البورية وهكتار واحد في المناطق السقوية، وتشمل هذه المجموعة 41 بالمائة من العدد الإجمالي و8،5 في المائة من مجموع المساحة الفلاحية.

تجدر الإشارة أن هذا التقسيم لا يأخذ بعين الاعتبار حجم ونوعية الماشية المستغلة، ولا حتى المعدات التقنية وفرص الحصول على القروض وسواها من المساعدات التقنية والتأطير المهني، حيث لا تستفيد الحيازات الصغيرة والصغيرة جدا إلا بالنزر القليل. وبالإمكان حصر الحيازات الصغيرة والصغيرة جدا في تلك التي تتوفر على مساحة اقل من 5 هكتارات التي تشمل 70في المائة من مجموع العدد واقل من ربع المساحات المستغلة.

أهمية الفلاحة المسقية

تشكل المساحات المسقية ما يزيد بقليل على 15 في المائة من المساحة الاجمالية القابلة للزراعة تتوزع وفق حجم الحيازات كما يلي: 30 في المائة للحيازات الكبيرة و65 في المائة للحيازات المتوسطة والصغيرة و5 في المائة للحيازات الصغيرة جدا. وهذا يدل مقارنة مع ما سبق ميل واضح نحو استفادة نسبية أكبر للحيازات الكبيرة من مياه الري.

اجماليا تساهم الفلاحة المسقية بمعدل 45 في المائة في الناتج الداخلي الخام الفلاحي و75 في المائة في الصادرات؛ وتزداد هذه النسب أهمية كلما كانت حدة الجفاف اعلى. وفيما يخص النتاج الكمي، فإنها توفر معدلات تتراوح حول 99 في المائة من السكر و82 في المائة من الخضراوات و100 في المائة من الحوامض و75 في المائة من الأعلاف و75 في المائة من الحليب. ونظرا لكثافة عمليات الإنتاج فإن الفلاحة المسقية تشغل في السنوات العادية

ما يقارب 50 في المائة من اليد العاملة المتواجدة في البوادي.

ورغم هذا فإن الحصيلة دون ما تم رصده لهذا القطاع فيما يخص مساهمته في والحد من الاختلال السلبي المزمن للميزان التجاري الغذائي الذي زاد منحاه انحدارا منذ بداية الألفية الحالية تبعا لتحرير التجارة الخارجية وابرام اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة جهات لم تكن جميعها لصالح المغرب.

كما إن الحصيلة كانت أسوأ في السير على خطى ضمان الأمن الغذائي؛ حيث أن نسب تغطية الحاجيات المحلية آخذة كذلك في التراجع لتبلغ مستويات مقلقة فيما يخص السكر (50 في المائة) والحبوب (معدل 60 في المائة) والزيوت (12 في المائة). ولم يسلم من هذا المصير سوى الحليب واللحوم. هذا من حيث الكم، أما من جانب الأسعار فإنها مستمرة في الارتفاع مما يحد من القدرة الاستهلاكية الغذائية للفئات الشعبية.

الوضعية الراهنة والأفاق

تم مؤخرا الإعلان الرسمي عن نسخة منقحة من مخطط المغرب الأخضر تحت مسمى الجيل الأخضر، وقد جاء ذلك تزامنا مع انطلاق أشغال اللجنة الخاص بالنموذج التنموي. لكن حالة الطوارئ الصحية الفجائية والمستمرة إلى حد الآن قلبت كل الفرضيات.

مما يتطلب الجهر عاليا بما يتوجب تبعا للظروف المستجدة من توجهات تقطع مع السياسات الحالية وتؤسس لبديل جديد يضمن الأمن الغذائي للشعب المغربي، ويمكن تلخيص هذا الطرح في النقط التالية:

+ وجوب الحجر الشعبي على البورجوازية الفلاحية: لأنها بورجوازية طفيلية بالأساس ولدت وفي فمها ملعقة من مخزن، ولم تأت من الميدان نتيجة حسم الصراع ضد إقطاعية ما أو القيام بثورة إنتاجية ما، وإنما نشأت وترعرعت في كنف الدولة التي كانت ولا تزال الفاعل الأساسي والمتحكم من فوق في عملية تراكم رأسمالي فلاحي كان الهدف منه تقوية القاعدة الاقتصادية للكتلة الطبقية السائدة.

+ مقاومة جشع الرأسمالية الفلاحية: إن عملية التراكم الرأسمالي البدئي – التي انطلقت بصفة محسوسة أواخر القرن التاسع عشر، والتي تسارعت إبان فترة الاستعمار وغداة الاستقلال – لا زالت مستمرة إلى حد الآن؛ إذ يتم شحذ آليات حديثة فتاكة للإجهاز على ما تبقى من أراضي جماعية ولإحكام قبضة الرأسمال على رقبة الفلاحين المتوسطين والصغار عبر إخضاع معظم أنشطتهم الإنتاجية لمنطق استخلاص فائض العمل، إضافة إلى استنزاف الموارد الطبيعية النادرة أصلا من مياه، ومراعي وغابات.

+ فك الارتباط التبعي بالأسواق الخارجية خمسة: تلازم تشكل البورجوازية الفلاحية الكبيرة بالارتباط التبعي للاقتصاد المغربي بالمنظومة الرأسمالية العالمية والأوربية بوجه خاص. ونتج عن هذا تخصيص أجود الأراضي وأوفرها تجهيزا للإنتاج التصديري على حساب الاكتفاء الغذائي. ان هذا المنحى سيتكرس طالما لم تتغير بنية التحكم في استغلال الأراضي لتلبية الحاجيات الغذائية المحلية أولا، وهذا ما تدعو إليه كل الأوساط اليقظة حتى لا يعرف المغاربة مجاعات مدمرة مستقبلا.

+ نماء بدون تنمية

لم يترجم النماء ومضاعفة الإنتاج الفلاحي منذ الاستقلال إلى تنمية اجتماعية، إذ لا زال الفقر يتسع في البوادي عامة وحتى في المناطق الفلاحية (حالة الغرب – شراردة بني حسن...) التي تزخر بموارد تؤهلها إلى الأفضل.

إن هذه الخصائص مجتمعة ما هي إلا تجليات لإشكالية أعم وهي المسألة الزراعية؛ وهي مطروحة اليوم – بالمغرب – أكثر من أي وقت مضى، حيث يهيمن نمط الإنتاج الرأسمالي التبعي. وهذه تساؤلات أولية قد تساعد في مقاربة جديدة للمسألة الزراعية بالمغرب:

– كيف التعامل مع موارد من ماء وأرض تطبعها الندرة وأساسية لإنتاج الغذاء؟

– ما طبيعة الرأسمال الفلاحي المتراكم بتمويل من الشعب: ملك خاص؟ أم ملك عمومي؟

– ما موقع الإنتاج الفلاحي العائلي، وهو الشائع، في المنظومة الرأسمالية التبعية: خضوع تام لآليات التجميع الرأسمالي، أم فرصة لإقامة نماذج تعاونية راقية؟

– ما هي أفاق تحالف العمال الزراعيين وصغار الفلاحين في مواجهة كبار الرأسماليين الفلاحيين؟

المغرب: الأرض لمن؟

محمد هاكاش

مخطط "المغرب الأخضر" يضع باسم الدولة وتحت وصايتها عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض والماء ورأس المال) في يد الرأسمال الزراعي وحفنة من كبار الملاكين، مع إدماج الفلاحين الذين يملكون إمكانيات الإدماج. أما من تبقى من الفلاحين الكادحين الذي يبلغ عددهم أزيد من مليون فيبقون خارج التغطية.

للأرض أبعاد متعددة. فبالإضافة إلى كونها خزان الموارد الطبيعية من ماء ومعادن، ومسرح البيئة وحاملة المواد الغذائية، فإنها في الوقت نفسه هوية إنسانية وانتماء ومأوى وتراث ثقافي. الأرض هي إحدى المميزات الأساسية لكينونة الشعب، إلى جانب التاريخ المشترك واللغة والقيم الدينية والعقائدية المشتركة. والإنسان لا يمكن أن يحيا دون ارتباطه بالأرض وامتلاكه الحق في استغلالها واكتساب العيش منها وتحقيق هويته فوقها.

الأرض أساس كل شيء

شكلت الأرض والدفاع عنها، منذ العصور الأولى لظهور الإنسان إلى حد اليوم، الهاجس الأساسي والجوهري للشعوب من أجل إثبات هويتها وحريتها والحفاظ على وسائل عيشها. كما كانت عبر التاريخ مطية المستبدين لفرض طغيانهم واستغلالهم. ويندرج في هذا المجال مقاومة الاحتلال قديما وحديثا كالمقاومة الفلسطينية، وكل الحركات الاجتماعية التي عرفها العالم للدفاع عن الحق في استغلال الأرض وتوزيع خيراتها. وكذا حركة "الفلاحين بدون أرض" في البرازيل وفي تشيلي والأرجنتين، وحركة القبائل الأصلية بشمال شرق الهند التي قاومت لاسترجاع الأراضي التي تم إخلاؤهم منها منذ عدة سنوات من أجل إنشاء سد، وانتفاضة فلاحي "ولاد خليفة" بالمغرب، وحالياً حركة "أكال" بمنطقة "سوس ماسة" في المغرب، وما أكثر الأمثلة وتنوعها.

ويستمر الصراع على الأرض ويتصاعد ما دام الاحتلال والاستغلال والاستبداد قائماً. كما أن الأرض تشكل عنصراً أساسياً من عناصر الصراع الطبقي. ويمكن في هذا الباب أن نذكّر بقبائل المغرب في الأطلس والريف وسوس التي سجلت أروع الملاحم في كفاحها ضد الاستعمار ومن أجل الحرية والأرض، وثورة محمد بن عبد الكريم الخطابي ما زالت شاهدة على ذلك. وبالنسبة لبلادنا، فلا بد من مواصلة النضال من أجل الاعتراف بالحق في الأرض لمن يكدح فيها، وملاءمة القانون الوطني مع القوانين الدولية فيما يخص استغلال الأراضي والموارد الطبيعية، وكذلك إرجاع الأراضي المستعادة من الاستعمار إلى أصحابها الأصليين.

شكلت الأرض دائماً مطية للمستعمرين لإخضاع الشعوب، وعاملاً أساسياً للطبقة المسيطرة والمستغلة (بكافة أنواعها، إقطاعيين وكومبرادور وأهل الجاه والسلطة وبورجوازيين كبار...) لفرض استغلالها والاستحواذ على الخيرات على حساب الفلاحين الكادحين (الربّاعة والخمّاسة...) والعمال الزراعيون، وعلى حساب سكان القرى والقبائل. ويمكن للطبقة المسيطرة أن تهجّر من أجل مصالحها قبيلة بأكملها وذلك لبناء سد أو مشروع زراعي كبير مثل "رونش اداروش" adarouch Ranch مثلاً، وهي شركة عصرية خاصة لتربية الأبقار المستورَدة من أجل إنتاج اللحوم، مملوكة لأحد كبار رجال المال بالمغرب وتوجد بمنطقة مكناس، وتحتل آلاف الهكتارات التي تم إخلاؤها من سكانها الأصليين.

فرض تسجيل الأراضي الجماعية

تمكن الاستعمار مباشرة بعد دخوله المغرب عام 1912، وبتواطؤ ومشاركة الإقطاع وكبار القادة، من أن يجرد القبائل الأمازيغية التي كانت تستغل الأراضي بشكل جماعي (أراضي الجموع التي كانت تشكل الأغلبية) من أراضيها وفرض قانون التمليك والتحفيظ. هكذا كانت بداية تهميش وإفقار أغلب المناطق المغربية وخاصة منها الأمازيغية التي واجهت بشراسة تقدم المستعمِر داخل التراب الوطني وقاومت المحتل. ويستمر هذا التهميش حالياً لأن الأراضي لم يتم إرجاعها لأصحابها بعد أن غادر "المعمّرون" (المستعمرون الذين مُنحوا الأرض).

ونظراً لأن السياسات الفلاحية المتبعة كرست بالأساس خدمة كبار الملاكين العقاريين، وهمشت صغار الفلاحين، كما عملت على ترسيخ سيادة النظام الرأسمالي التبعي لبلادنا عبر توجيه الإنتاج الفلاحي نحو الأسواق الخارجية بدل الاهتمام بضمان السيادة الغذائية للشعب المغربي، وقد أصبح هذا التوجه واضح المعالم بعد الإعلان عن السياسة الجديدة المتجسدة في مخطط "المغرب الأخضر" الذي سيضع باسم الدولة وتحت وصايتها عوامل الإنتاج الأساسية (الأرض والماء ورأس المال) في يد الرأسمال الزراعي وحفنة من كبار الملاكين، مع إدماج الفلاحين الذين يملكون إمكانيات الإدماج. أما من تبقى من الفلاحين الكادحين الذي يبلغ عددهم أزيد من مليون فسيبقون خارج التغطية.

ولمقاربة مسألة الأرض بالمغرب فلا بد من تناول الأراضي التي سيرتها الدولة بعد استرجاعها من الاستعمار من خلال شركات عمومية، وأهمها شركتا التنمية الفلاحية (صوديا) وتسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطا) من جهة، ومن جهة أخرى تفحص أراضي الجموع أو الأراضي السُلالية التي ما زالت تعرف نقاشاً سياسياً حاداً بالمغرب حيث يراد لها أن تندرج بدورها في مسلسل الخصخصة.

الأراضي المسترجعة من الاستعمار

للإلمام بأصل أراضي شركتي التنمية الفلاحية (صوديا) وتسيير الأراضي الفلاحية (سوجيطا)، وكيفية إنشائهما ومساحتهما الأصلية، يتوجب العودة إلى الوراء لمعرفة المسار الذي قطعته الأراضي المسترجعة من "المعمّرين" ليصل ما تبقى منها إلى الحالة التي هي عليها اليوم.

معلومٌ أن الأراضي التي كانت تديرها شركتا "صوديا" و"سوجيطا" هي أصلاً أراض لفلاحين مغاربة تمّ الاستيلاء عليها بالقوة في فترة الاستعمار. وكانت مساحة هذه الأراضي تفوق المليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وأكثرها إنتاجية. وقد انتزعت هذه الأراضي من أصحابها الأصليين، إما عن طريق الإدارة الاستعمارية الرسمية أو من خلال اغتصابها من قبل معمّرين بصفتهم الفردية. ومع بداية السبعينات الفائتة، تمّ استرجاع 320 ألف هكتار من أراضي المعمرين في إطار قانون المغربة وتم إسناد إدارة هذه المساحة من الأراضي - مؤقتاً - إلى شركتين عموميتين وهما صوديا وسوجيطا، في حين لم يعرف مصير مئات الآلاف من الهكتارات الأخرى التي "اختفت" في ظروف غامضة.

الأراضي التي كانت تديرها شركتا "صوديا" و"سوجيطا" هي أصلاً أراض لفلاحين مغاربة تمّ الاستيلاء عليها بالقوة في فترة الاستعمار. وكانت مساحة هذه الأراضي تفوق المليون هكتار، وهي من أجود الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب وأكثرها إنتاجية.

المستفيدون من توزيع الأراضي هم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والمال وشركات قوية مثل شركة "الأملاك الفلاحية" أو شركة "زنيبر"، وشركات أجنبية. أما العمال الزراعيون والفلاحون والتقنيون والمهندسون الفلاحيون والمعطّلون، فلم يتم تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلاً ملكاً للشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

وبلغة الأرقام، فالمعمّرون استحوذوا على مليون و215 ألف هكتار تمّ استرجاعها بين سنتي 1964 و1966. وكانت هذه المساحة موزعة بين الإدارة الاستعمارية الرسمية بمساحة تتراوح بين 500 و600 ألف هكتار، وبمساحة للأفراد المعّمرين تتراوح بين 700 و800 ألف هكتار، أسندت منها 320 ألف هكتار للشركتين - صوديا وسوجيطا.. وأما المتبقي، وهو القسم الأكبر، فقد جرى التصرف به بطرق غير واضحة وغير قانونية.

انطلقت إذاً الشركتان في العام 1973-1972، بمساحة 320 ألف هكتار استفادت منها عملية الإصلاح الزراعي بنحو 90 ألف هكتار. وخلال مدة زمنية بلغت 3 عقود فقدت الشركتان أكثر من 40 في المئة من مساحتهما الأولية، إذ لم يُبق النهب الذي تعرضت له هذه الأراضي إلا على 120 ألف هكتار، وهي المساحة التي شملها مخطط إعادة الهيكلة أو عملية ما يسمى بالشراكة مع القطاع الخاص التي انطلقت سنة 2004 عبر الكراء لمدة تتراوح بين 17 إلى 44 سنة قابلة للتمديد أو التمليك.

أما بالنسبة للمستفيدين من الأراضي سواء في الشطر الأول أو في الشطر الثاني فهم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والجاه والمال من سياسيين وبرلمانيين وأمراء وشركات قوية، كالأملاك الفلاحية أو شركة "زنيبر"، وشركات أجنبية فرنسية واسبانية وإماراتية وروسية. أما العمال الزراعيون والفلاحون الكادحون والتقنيون والمهندسون الفلاحيون والمعطّلون فلم يتم حتى التفكير في تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلاً ملكيةً للشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

إحدى الضيعات الكائنة بمنطقة "الرماني" تم استئجارها في إطار عملية التفويت (التنازل) في شطرها الثاني لشركة تضم من بين المساهمين فيها أحد أبناء المعمّر الذي كان يستغلها قبل إسنادها لشركة تدبير الأراضي "سوجيطا". هذه الضيعة كانت أصلاً ملك "البَشيرين" وهم عائلة بالمنطقة قاوموا قوات الاستعمار الفرنسي إلى جانب حمو الزياني الذي انتصر عليها في معركة الهري في الأطلس المتوسط سنة 1914، وصار أسطورة في البلاد. الشيء نفسه وقع مع ضيعة بمنطقة "بركان" التي تمّ كراؤها لابن معمّر كان يستغلها خلال الاستعمار.

مخطط المغرب الأخضر

تفويت الأراضي الفلاحية للدولة، هو أحد الأعمدة الأساسية التي بنيت عليها الاستراتيجية الفلاحية المغربية والمسماة "مخطط المغرب الأخضر". ارتأت الدولة التخلي عن الأراضي الفلاحية التي كانت تستغلها عبر شركة التنمية الفلاحية (SODIA) وشركة تدبير الأراضي الفلاحية (SOGTA) وكرائها لمدد طويلة من قبل كبار الملاكين والمستثمرين المغاربة والأجانب، بنيّة خلق مركبات زراعية صناعية صاحبتها مساعدات سخية عبر صندوق التنمية الفلاحية. وقد عرف هذا التفويت اختلالات كثيرة أهمها: <<< التتمة ص 10

تتمة- المغرب: الأرض لمن؟

>>>- غياب تصور واضح للشراكة حيث لم تحدد الدولة سلفاً مهام الشراكة في اتجاه خدمة استراتيجيتها التنموية في المجال الفلاحي، بالإضافة الى تعدد المتدخلين والقوانين، وانخفاض ثمن الكراء ليتراوح بين 800 و1000 درهم للهكتار الواحد، في الوقت الذي يفوق سعره في السوق 5000 أو 6000 درهم.

- لم يتم توجيه الشراكة إلى الزراعات الأساسية المرتبطة بالسيادة الغذائية، وجرى التراجع عن إنتاج البذور حيث - عكس ما كان متفقاً عليه - تخلت الدولة عن 400 ألف هكتار كانت خارج الشراكة.

- تهميش الفلاحين الكادحين والفلاحين ذوي الإمكانيات المحدودة من دخول الشراكة، وحسب معطيات الشطر الثاني الذي فوتت فيه 500 ألف هكتار يتضح أن 50 في المئة من المساحة المفوتة استفاد منها كبار العقاريين الذين ليسوا بالضرورة مهنيين، 25 في المئة استفادت منها شركات فلاحية مهنية، 15 في المئة أجانب و10 في المئة سياسيين وبرلمانيين.

- تسريح العمال وضعف الاستثمارات.

أراضي الجموع أو الجماعات السلالية

تأسس نظام أراضي الجموع (1) عبر التاريخ الطويل للإنسان بالمغرب، يعيش في ظله ما يقارب ثلث سكان المغرب من السلاليين والسلاليات، فوق خزان عقاري مهم جداً يفوق ثلث المساحات التي لها قيمة فلاحية رعوية وغابوية بالمغرب.

تقدر المساحة الإجمالية لأراضي الجموع بنحو 15 مليون هكتار، 85 في المئة منها رعوية، والباقي أراضٍ غابوية وفلاحية صالحة للزراعة تقدر بنحو 1.5 مليون هكتار.

يعيش على موارد هذه الأراضي الجماعية أكثر من 13 مليون شخص، أي ما يقرب من ثلث سكان البلاد الإجمالي، ويكوّنون 2.6 مليون عائلة موزعة على 4563 جماعة سلالية. وهذه الإحصائيات الحكومية تجاوز عمرها عقداً من الزمن، وهي مرشحة للتفاقم بحكم النمو الديمغرافي.

تعد المساحات المزروعة لأراضي الجموع مهمة بالنظر لنسبتها: 16 في المئة من المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب، وهي تستغل من طرف 902 ألف شخص أي بنسبة 1.7 هكتار لكل شخص.

لقد أدى نمط استغلال هذه الأراضي إلى تردي الإرث العقاري المهم للجماعات السلالية. كما أدى النمو الديمغرافي إلى تعقيد القوانين.

من جهة أخرى، تراجعت مساحة هذه الأراضي بسبب تملك الخواص لجزء منها، حيث تعرضت منذ عهد "الحماية" (الأجنبية) إلى السلب والاحتكارات وإلى مبيعات احتيالية لأطراف ثالثة والتملك بالقوة بالإضافة إلى كراء مساحات شاسعة لمستعمِرين بأسعار رمزية.

بعد الاستقلال، استعيدت الأراضي وجرت إعادة توزيعها في إطار برنامج مخطط الاصلاح الزراعي وجزء منها شركتي الدولة صوديا وصوجيطا، وجرت إعادة توزيع أهمها وكذا تفويت أراضي الشركتين على مستثمرين وملاكين كبار لا علاقة لهم بالجماعة السلالية.

جزء كبير من الأراضي المنتجة للثروة الآن هي أراض جماعية أو سلالية، سواء من خلال الاستغلال الفلاحيّ أو من خلال المضاربات العقارية. فعدد مهم من هذه الأراضي عبارة عن أراض سقوية تدر أرباحاً مهمة في حالة استثمارها، كما أن عدداً منها أصبح داخل المجال الحضري فتحول إلى وعاء عقاري يخضع للمضاربات العقارية المدرة للثروة وكمصدر اغتناء سهل.

المساحات المزروعة لأراضي الجموع السلالية - وهم ثلث سكان المغرب - مهمة بالنظر لنسبتها: 16 في المئة من المساحة الصالحة للزراعة بالمغرب، وهي تُستغل من طرف 902 ألف شخص أي بنسبة 1.7 هكتار لكل شخص.

يتم تأطير أراضي الجموع بقوانين نشأت قبل قرن من الزمن، حيث أسس المستعمر الفرنسي من خلال ظهير (2) 19 نيسان/ أبريل 1919، مجلس الوصاية الذي كانت مهامه مراقبة كافة العمليات على أراضي الجموع، وكان يرأسه مدير الداخلية.

بعد الاستقلال، تمّ اعتماد الظهير نفسه مع استبدال مدير الداخلية بوزير الداخلية. ينص هذا الظهير على مواد لتنظيم وتدبير الحياة الجماعية، بدءاً بتعيين النواب وتمثيل الجماعات للتقاضي وفض النزاعات بين ذوي الحقوق داخل الجماعة. كما ينص على مواد أخرى لتدبير الاستغلال، سواء المباشر منه أو عن طريق الكراء أو التنازل لفائدة الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ومنتفعين آخرين. ويتضح أن الحفاظ على الظهير الاستعماري يهدف إلى التحكم في هذه الأراضي. وهذا باستثناء إصدار "مدونة الاستثمار الفلاحي" سنة 1969 المتعلقة بتملك الأراضي الجماعية بالمدار السقوي الذي اقتصر على توزيع 200 ألف هكتار على ذوي الحقوق بعد تجزئتها.

أما بالنسبة لأراضي الجموع غير المسقية والتي تشكل 87 في المئة من الأراضي الفلاحية، وكذا أراض شاسعة من المراعي والغابات، فلا يوجد إلى حد اليوم أي إجراء بخصوصها، وتبقى الإنجازات إجمالاً خجولة حيث تمّ تسجيل 300 ألف هكتار من الأراضي أي 2 في المئة فقط مع أن أكثر من 6.1 مليون هكتار تقدمت بطلبات للتسجيل.

المستفيدون من توزيع الأراضي هم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والمال وشركات قوية مثل شركة "الأملاك الفلاحية" أو شركة "زنيبر"، وشركات أجنبية. أما العمال الزراعيون والفلاحون والتقنيون والمهندسون الفِلاحيون والمعطّلون، فلم يتم تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلاً ملكاً للشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

يقوم نمط تدبير أراضي الجموع، باعتماده على العرف، وبسبب التمييز على أساس الجنس، بإقصاء النساء من الحق في الاستغلال، أو من نقل هذا الحق. وتطرد النساء من الأراضي ولا تعطى لهن صفة ذوات حقوق مما يكرس فقرهن ويجبرهن على الهجرة. ولمواجهة هذا الحيف ضد السلاليات وهضم حقهم في استغلال أراضي أجدادهم وجداتهم انطلقت موجة احتجاجية نسائية وصلت مداها سنة 2009 اضطر فيها وزير الداخلية أن يعلن عن حق النساء في التعويض بالتساوي مع الرجال.

ومع اتساع حركات الاحتجاج، وارتفاع أصوات المظلومين من نساء ورجال، تحولت قضية الأراضي السلالية وأراضي الجموع في السنوات الأخيرة إلى قضية حقوقية تبنتها عدة جمعيات حقوقية. وهناك اليوم أكثر من لجنة حقوقية تنشط في المناطق التي تعرف مشاكلاً مرتبطة بقضايا الأراضي السلالية، لدعم نضالات ذوي الحقوق.

يقوم نمط تدبير أراضي الجموع، بسبب اعتماده على العرف وبسبب التمييز على أساس الجنس، بإقصاء النساء من الحق في الاستغلال، أو من نقل هذا الحق. وتُطرد النساء من الأراضي ولا تعطى لهن صفة ذوات حقوق مما يكرس فقرهن ويجبرهن على الهجرة. وقد انطلقت موجة احتجاجية نسائية وصلت مداها سنة 2009، وأجبرت السلطات على الاعتراف بهذا الحق.

وما زالت الدولة تبحث عن مخرج لوضعية أراضي الجموع، بين تصاعد احتجاجات ذوي الحقوق، وهدف خصخصة هذه الأراضي تحت شعار الاستثمار ورفع الإنتاج.

تبقى الإرادة الحقيقية لوجود حلول لهذا النظام تبدأ من:

- خلق هيئة وطنية مستقلة لتدبير أرضي الجموع بمشاركة المعنيين، بشكل ديمقراطي ونزع الملف من يد وزارة الداخلية.
- إعادة النظر في القوانين المؤطِّرة لأراضي الجموع فيما يخص التنظيم والتدبير والاستغلال لضمان حقوق ذوي الحقوق.
- تحديد مساطر (قوانين) واضحة وعادلة لتحديد صفة "ذي الحق" من السلالة في نقل حق الاستغلال.
- تحديد مسطرة واضحة لتعيين نواب الجماعة ومهامهم ومدة مزاولتها وكيفية تعويضهم وعزلهم إن اقتضى الحال.
- تجاوز القوانين العرفية وتعويضها بقوانين حديثة وعادلة تضمن للمرأة الحق في الاستفادة من أراضي الجموع.
- وضع مخططات عملية لتمليك هذه الأراضي لذوي الحق، والحد من النصب والاستيلاء على هذه الأراضي من طرف الرعاة الكبار والمضاربين العقاريين..

وفي الختام، أكد تقرير "50 سنة من التنمية البشرية وآفاق 2025" (3) بأن في المغرب أقلية من الفلاحين يملكون مساحات لا يستهان بها من الأراضي الزراعية. أقل من 1000 ملاك ومستثمر يستغلون ما يقدر بنحو 500 ألف هكتار (120 هكتاراً منها مسقي بشكل حديث)، أي ما يعادل 9 في المئة من المساحة الإجمالية الصالحة للزراعة و15 في المئة من الأراضي المسقية. ويقر بأن 100 من هؤلاء الملاكين يملكون ربع عدد الأبقار والأغنام المستوردة، والتي تحظى بأحدث طرق التربية. هذا القطاع موجه أساساً للتصدير ويرتكز على العمل المأجور.

---

1 - تعرّف الجماعات كقبائل، أفخاذ قبائل، دواوير، أو كل مجموعة سلالية، ولهذه الجماعات شخصية معنوية وتخضع للقانون الخاص، ولها إطارها القانوني التشريعي والتنظيمي، وتعهد الوصاية على الجماعات السلالية في المغرب إلى وزير الداخلية.

2 - مرسوم سواء كان ملكياً أو كان صكاً عادياً

3 - http://www.ires.ma/ar/50-ans-de-developpement-humain-maroc-perspectives-2025

المصدر: مؤسسة روزا لكسمبورغ.

رأي مجلة الهدف الفلسطينية

أسرى المقاومة وأسلحة أذربيجان

قد يعتبر الحديث عن وحدة المصير بين شعوب المنطقة في المعركة المصيرية ضد الغزو والهيمنة الاستعمارية، وكذلك أن بناء تحليلات عن ترابط الأحداث والتطورات واعتبارها نتيجة لسياسات وخطط واستراتيجيات، قد يكون منفرًا وتعبيرًا عن غرق في نظريات المؤامرة، ولكن ما تاريخ الهيمنة الاستعمارية في هذا العالم إلا تعبير عن توحش يصيغ سياسات لإخضاع الشعوب وتحطيم قدرتها على المقاومة وتفكيك البنى التي تحمل هذه المقاومة وتنهي بها ؟!

يدرك العدو الصهيوني أنه يقاتل محورًا متصلًا ويصارع اليوم ضد رؤية هذا المحور بإشعال كل الجبهات ضده، المنطقة وشعوبها ضد المستوطنة والقاعدة العسكرية للغزاة بمخافرها المتقدمة وشبكات إمدادها؛ معركة يدرك العدو استحالة ربحها إذا ما اكتملت أركانها واتصلت خيوط منظومة فعل شعوب المنطقة، بما يحيل المقاومة إلى حرب تحرير شاملة.

وبالنظر إلى تاريخ الصراع مع الكيان الصهيوني، وخصوصًا في مراحل تراجعه؛ ففي كل مرة عجز العدو عن حسم إحدى المعارك بالقتال المباشر والمواجهة الميدانية؛ لجأت المنظومة الصهيونية لمعالجات استراتيجية تتكفل بتفكيك قدرتنا على المقاومة: مجازر أيلول وإخراج المقاومة من الأردن، ولاحقًا تشكيل التحالف الانعزالي المعادي للمقاومة والعروبة في لبنان، أو الحشد الطائفي ضد حزب الله و إيران الذي تصاعد بعد هزيمة عدوان تموز 2006.

اليوم، وإذ تتطور منظومة المقاومة بالمعنى العملي وتخلق سياقًا استراتيجيًا مختلفًا، وتوصل نيرانها لقلب الكيان، ويعيد محور المقاومة تسليح فلسطين وشعبها بالمعنى الحقيقي للجملة، بل ويوفر غطاءً؛ سياسيًا وعسكريًا ولوجستيًا شاملًا، لكل من يشتبك مع المنظومة الاستعمارية في المنطقة، فإن جواب الكيان الصهيوني واضح، وإن تعددت أدواته، وهو نقل الاشتباك والنار لحدود إيران، وإشعال النار في لبنان، بما يخلق بيئة عملياتية مناسبة؛ لاستهداف حزب الله، وأكثر من ذلك؛ إشعال ما يمكن أن يُطلق عليه الحرب السورية الثانية.

ليست أذربيجان هي العدو للمقاومة، أو الخصم المباشر لمشروع هزيمة الاستعمار، ولكن حُكامها هم من قرر أن يربطوا مصالحهم ووجودهم، بخدمة أهداف وسياسات القوى الاستعمارية، وفي مقدمتها الكيان الصهيوني، والوظيفة والدور والمهمة واضحة؛ نقل التهديد والاشتباك لحدود إيران، بدلًا من حدود وقلب الكيان الصهيوني، وكذلك اختارت؛ نظم التطبيع العربي أن تصطف في ذات المنظومة المعادية للشعوب وأصرت على التحالف مع الكيان الصهيوني، رغم كل التطمينات التي قدمت لها، والتي إن التزمنا الدقة، لا يمكن وصفها، إلا لأنها تنازلات كبيرة قدمتها إيران وأطراف عدة في المقاومة لهذه النظم، التي لم ولن تنفك عن اختيار الرهان على كل حملة مسعورة يشنها العدو.

إن الحقيقة، أن المقاومة منذ أيار ٢٠٢١، قد عاشت مرحلة مريحة نسبيًا، على مستوى المواجهة الاستراتيجية مع العدوان الاستعماري، رغم الحصار والضغوط الاقتصادية والمالية ومحاولة إثارة الاشتباك الداخلي، وأن الفترة بين انكفاء الحملة الاستعمارية الأخيرة والشروع في الجديدة، لا يمكن مقارنتها بما هو مُقبل؛ فنحن اليوم أمام حملة كبرى تشمل الإقليم بأكمله، تبدو مؤشراتها واضحة.

ما هو على المحك اليوم، ليس قدرة المقاومة على البقاء والصمود، ولكن أمرين أساسيين: الأول، هو اختبار لقدرة قوى المقاومة، في الحفاظ على السياق الحالي، في ضرب العدو الصهيوني وبناء شبكات الفعل وتنشيط ووصل الجبهات. والثاني، اختبار لجدية مكوناتها، حيث تَنصَبُ النار والضغوط على الرؤوس؛ فالمُنتَظر احتدام للمواجهة وتعقيد لأسئلتها، مع اتساع رقعتها واتصال خطوط الاشتباك وتعارضها مع شبكات المصالح والعلاقات.

ما علاقة الأسرى الفلسطينيين بهذا كله؟

في فلسطين اكتسبت الحركة الوطنية الأسيرة مكانتها ورمزيتها العالية، من إرث نضالي، عماده خوض معارك كبرى في زمن التراجع، والتمسك بجمر الصمود في مراحل كان فيها الاستسلام خيارًا شائعًا، وإذ تنطلق الحركة الوطنية الأسيرة اليوم، في معركة جديدة ضد محاولة سحقها من قبل العدو، والتي وصلت لحد التصفية الجسدية المباشرة للأسرى، فإنها تعيد السؤال الأول للواجهة؛ سؤال الإرادة ووضوح الخيار، مهما تكالبت الظروف، أو اشتد القمع والعدوان، وحين يحقق أسرى المقاومة نصرهم المقبل، فإن رفاقهم في كل ساحات المواجهة مع العدو؛ سيكونون أمام إجابة خالدة: "إن النصر مع الصبر... وأن المقاومة جدوى مستمرة".

الفقعاوي يعلق الجرس (الجزء الثاني)

غسان كنفاني، المعضلة التنظيمية والرؤية السياسية، المقاومة ومعضلاتها كما تراها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

غسان أبو نجم

استكمالًا لما نشره الرفيق الدكتور وسام الفقعاوي حول دراسة الشهيد غسان كنفاني ولما اورده الشهيد غسان كنفاني في الجزء الأول من الدراسة يطرق غسان مسألة نشاة وتطور الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي جاءت في ظروف عربية وفلسطينية غاية في التعقيد فهزيمة حزيران أثبتت١٩٦٧ بما لا يدع مجالا للشك أن الانظمةالعربيةالرسمية تجرعت هزيمة برامجها وأنها لا تمتلك رؤية واضحة لمواجهة الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع وباقي أجزاء فلسطين بحكم ارتباطها بالامبريالية العالمية وعجزها عن تحقيق الاهداف العربية المشروعة للجماهير العربية وعلى الصعيد الفلسطيني لم تمتلك القوى المتواجدة رؤيــة واضــحــة لكيفية دحر الاحتلال واستمرت بتبعيتها بشكل أو بآخر بانظمةالبرجوازيةالصغيرة التي حاولت تبرير هزيمتها عبر التمسح بالنضال الوطني الفلسطيني والبندقية الفلسطينية مما أفقد الطرف الفلسطيني استقلالية قراره

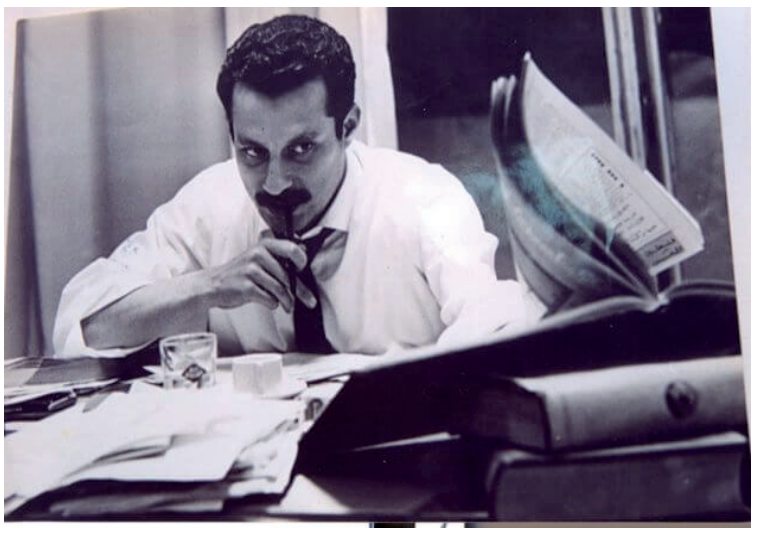

في ظل هذه التعقيدات والتشابكات السياسية اصبح من الضروري وجود تنظيم فلسطيني يمتلك رؤية سياسية واضحة وبرنامج نضالي ثوري ونظرية ثورية يسترشد بها فكانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي أفرزتها الضرورة الموضوعية رغم كل محاولات التضيق والتشويه والملاحقة ووسمها بالارهاب وافتعال الانشقاقات الا أنها شقت طريقها معلنة هويتها السياسية في مؤتمرها الثاني عام ١٩٦٩وتم وضع الإستراتيجية السياسية للجبهة المستند للنظرية الماركسية اللينينية ومستلهما تجارب الثورات العالمية وقادتها ومفكريها التاريخين لينين وماو تسي تونغ

وهوشي منه ولوكاش محددة رؤيتها ضمن ثلاث مفاصل اساسية

الفكر السياسي والممارسة القتالية والمسألة التنظيمية أو المثلث الذهبي كما اسماه ماو تسي تونغ

ورغم تعرضها لحالات من التفسخ والانشقاق (جبهة التحرير الفلسطينية والقيادة العامة والديموقراطية)ورغم ذلك استمرت في عملها النضالي الذي استلهم تجارب الثورات العالمية ووضعت برنامجها السياسي

المستند للنظرية الماركسية في تشخيص الواقع الفلسطيني والعربي ووضع آليات تغيره لتكون الحزب الفلسطيني الأوحد الذي دعا لتوطين النظرية الثورية متجاوزًا بذلك حالة الفهم الميكانيكي للثورة حيث ادركت الجبهة اهمية النضال الوطني والطبقي لتحقيق دحر الاحتلال بعد هزيمة حزيران ٦٧التي كانت هزيمة لبرامج الأنظمة العربية بما فيها الانظمة البرجوازية الصغيرة ذات الصبغة الوطنية وان الصراع الوطني الفلسطيني يرتبط ارتباطا جدليًا مع الصراع العربي الصهيوني وهذا الشعار السياسي كان بدايةً لوضع برنامج سياسي يربط بين الوطني الطبقي الفلسطيني مع القومي الطبقي العربي مما يحتم تشكيل أوسع جبهة عربية تقدمية مهمتها النضال ضد الاستغلال الطبقي للبرجوازيات العربية والنضال ضد الرأسمالية العالمية وقاعدتها المتقدمة الكيان الصهيونى التي تهيمن وتستغل مقدرات الامة العربية وتحتل بشكل مباشر فلسطين بوصفها جزء من هذا الوطن العربي الكبير

ان هذه الرؤية السياسية كانت بتقديري ادق فهم لطبيعة الصراع مع الاحتلال الصهيوني بوصفه يشكل تهديدا مباشرا للامة العربية وليس لفلسطين وحدها مما ميز الجبهة الشعبية عن باقي الفصائل الفلسطينية الاخرى الغارقة بالإقليمية أو التي شكلت مشروعًا للبرجوازية الفلسطينية ومتميزة عن اليسار الفلسطيني الطفولي أو البراغماتي الغارق بالتنظير او الناسخ الميكانيكي للتجربة السوفيتية

ولتحقيق ألاهداف بالتحرر ترى الجبهة الشعبية ان تكتيك حرب العصابات وإستراتيجية حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة الاساس في محاربة العدو الصهيوني على مستوى الوطن العربي ومعركة الكرامة كانت مثالًا حيًا لصحة هذه الرؤيا بعد ان اثبتت عجز الجيوش العربية الرسمية المحكومة بقرار سياسي لهذه الانظمة في تحقيق هذه الاهداف

ثم ينتقل غسان الى اهمية التأهيل والتدريب لعناصر التنظيم وتهيئة المقاتلين لخوض هذه الحرب عبر تدريبهم في قواعد عسكرية تشكل بؤرة ثورية وان يجهز كل سياسي ليكون مقاتلا وكل مقاتل سياسي وضرورة الحفاظ على درجة عالية من الحس الامني الذي افتقدته بعض الفصائل عبر فتح قواعدها للاعلاميين مما سهل نقل المعلومة للعدو كما ركز غسان على ضرورة عدم الانجرار خلف المناكفات التنظيمية التي تشغل عناصر التنظيم عن الهدف الأساسي للثورة

التتمة ص 12 >>>

La Via Campesina (*)

عازمة على بناء إطار جديد للتجارة الزراعية العالمية يكتبه المزارعون، من أجل الشعب

تحتفل "لا فيا كامبيسينا" باليوم العالمي للعمل ضد منظمة التجارة العالمية واتفاقيات التجارة الحرة، وتعلن أن بناء إطار تجاري بديل يقوم على السيادة الغذائية والتضامن بين الشعوب، سيبدأ في عام 2023 خلال المؤتمر الدولي الثامن في بوغوتا، المقرر عقده في ديسمبر المقبل. ويتزامن هذا العام مع الذكرى العشرين للوفاة المأساوية للي كيونغ هاي، الذي ضحى بحياته أمام موقع الاجتماع الوزاري في كانكون بالمكسيك.

لقد أظهرت منظمة التجارة العالمية للعالم كيف يمكن للنيوليبرالية والخصخصة وإلغاء القيود التنظيمية والاقتصاد الرأسمالي للسوق الحرة أن تؤدي إلى تهميش واستغلال وتجريد المجتمعات الأكثر ضعفا في العالم -وخاصة الفلاحين والسكان الأصليين والعمال في الريف والحضر. وعلى الرغم من مرور ما يقرب من ثلاثة عقود من وجودها، إلا أن أياً من وعودها لم يصمد أمام اختبار الزمن. إننا نعيش اليوم في عالم يعاني من عدم المساواة الشديدة، والفقر، والسلطة الأبوية، والجوع، والعنف، والاستبداد، والشوفينية، والصراع. ومما زاد الطين بلة أن أزمة المناخ المتفاقمة أدت إلى أحداث مناخية كارثية غير مسبوقة دمرت مزارعنا وغاباتنا وأنهارنا ومحيطاتنا، مما يعرض السيادة الغذائية لشعوبنا للخطر الشديد.

وهذا هو الإرث المظلم الذي خلفته لنا منظمة التجارة العالمية خلال فترة ولايتها التي دامت ثلاثين عاما تقريبا.

وحتى أغنى الدول وشركاتها تدرك الآن أن منظمة التجارة العالمية تحوم في حالة من عدم اليقين. ومع ذلك، فإنهم، مدفوعين بمصالحهم الخاصة في حماية مؤسساتهم وثرواتهم، يستخدمون استراتيجيات مختلفة لدعم الليبرالية الجديدة -مع منظمة التجارة العالمية أو بدونها-. ومن أمثلة هذه التكتيكات نذكر ما يلي:

- المفاوضات السرية لاتفاقيات التجارة الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف التي تهدف إلى الحفاظ على الوضع الراهن؛

- وإنشاء كيانات متعددة الأطراف داخل الأمم المتحدة تعمل على تهميش الفلاحين والمجتمعات الريفية عمدا، في حين تمنح جماعات الضغط الشركاتية نفوذا غير محدود - مع إخفاء أفعالها بالخطاب حول الاستدامة وتعزيز رؤية بائسة "للزراعة بدون فلاحين"؛

- استثمارات كبيرة في الحملات التسويقية والأبحاث المتحيزة التي تهدف إلى رسم صورة متفائلة لعالم س "يختفي فيه الفقر والجوع وعدم المساواة".

ومع ذلك، باعتبارنا فلاحين يعملون بلا كلل في الحقول لإطعام العالم، فإن تجاربنا الحياتية تتبرأ من دعايتهم المدفوعة الأجر. إننا نشهد الاستيلاء على تربتنا وتنوعنا البيولوجي وبذورنا وانتهاكها من قبل من هم في السلطة. ونلاحظ كيف أن المضاربة التجارية، التي تنظمها شركات إدارة الأصول، تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية. نحن نفهم كيف يمكن لاضطرابات الإمدادات الناجمة عن الأوبئة أو الصراعات أن تفكك سلاسل الإمدادات الغذائية العالمية في غضون أيام فقط. على الرغم من هذه التحديات، تواصل شركات الأعمال الزراعية العملاقة جني أرباح هائلة وتقديم مكافآت كبيرة لمديريها التنفيذيين، في حين يكافح العديد من الناس لتوفير ثلاث وجبات يوميا.

والدليل واضح مثل الهواء الذي نتنفسه: النظام التجاري العالمي مختل مشروخ.

إذا كنا، نحن الشعوب، نريد تحولاً إيجابياً، فإن التغييرات السطحية أو "الإصلاح" الوهمي لمنظمة التجارة العالمية لن يكون كافياً. ويكمن العلاج في الإصلاح الشامل وبناء إطار جديد للتجارة العالمية. ويجب أن يحترم هذا الإطار السيادة الغذائية للبلدان، والتنوع البيولوجي، ويدافع عن حقوق الفلاحين وغيرهم من العمال في المناطق الريفية والحضرية. ويجب أن تقوم على قيم التضامن والتعاون والتبادل بين الشعوب والأممية، مع القدرة على تفكيك الهيمنة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية لبعض دول الشمال. يجب أن تقدم نفسها كإطار مناهض للإمبريالية، ومناهض للاستعمار، ومناهض للنظام الأبوي، ومؤيد للعدالة الاجتماعية، ومؤيد لحقوق النساء.

وتنطلق La Via Campesina في هذه العملية في عام 2023، بالتزامن مع إحياء ذكرى مرور 20 عامًا على تضحية Lee Kyung Hae. وسيقوم الفلاحون وصغار منتجي الأغذية والعمال المأجورون والمهاجرون والمجتمعات الأصلية في لا فيا كامبيسينا بصياغة هذا الإطار، مع الاستفادة من معرفتنا الجماعية بالزراعة وتجارة المواد الغذائية لضمان عدم معاناة أحد من الجوع.

تعد هذه المبادرة بمثابة تكريم لذكرى Lee ونحن نسعى جاهدين لبناء إطار عمل بديل للعالم. وفي عام 2022، دعونا بلدان الجنوب إلى مساعدتنا في بناء هذا الإطار الجديد، الذي يهدف إلى تحقيق تجارة عالمية عادلة وعادلة على أساس مبادئ الجماعة والتضامن. ونحن نواصل مناشدة الحكومات في جميع أنحاء العالم أن تدعمنا في هذا المسعى.

وفي المؤتمر الدولي الثامن لـ La Via Campesina في بوغوتا، كولومبيا، سيجتمع فلاحون من أكثر من 80 دولة للعمل بشكل تعاوني على تطوير هذا الإطار. وكما قمنا بصياغة إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية خلال سنوات من المفاوضات الصبورة والتفاني، فإننا سوف نبني هذا الإطار التجاري. وهذا هو تكريمنا للي، الذي تجسد حياته وكفاحه المعارك اليومية للفلاحين حول العالم.

نحن جميعا لي! الإطار التجاري الجديد أمر ملح وحيوي!

(*) La Via Campesina ("طريق الفلاحين" بالإسبانية) هي حركة دولية تنسق بين منظمات المزارعين الصغار والمتوسطين والعمال الزراعيين والمزارع الريفية والمجتمعات الأصلية من آسيا والأمريكتين وأوروبا وأفريقيا.

تتمة: غسان كنفاني، المعضلة التنظيمية والرؤية السياسية،

>>> وعن المعضلة العسكرية التي واجهت الثورة الفلسطينية في خوضها للحرب الشعبية يورد غسان اربع اشكالات هي:

- ضرورة تسلح المقاتل بالرؤية السياسية

- الاشكالية الجغرافية المتمثلة بصغر الرقعة الجغرافية وتواجد التكتلات الاستيطانية حرم المقاومة من حرية الحركة والمرونة والخطوط الواسعة التي تسهل حرب التحرير الشعبية كما حدث في الصين وفيتنام

- تشرذم الفصائل الفلسطينية التي واجهت احتلالًا موحدًا على الاقل في مواجهتها

- التفوق التكنولوجي والتقني للعدو الصهيوني

خلاصة القول يرى غسان كنفاني ان الساحة الفلسطينية يجب ان تحتضن تنظيمًا حديديا مدرب ومتمرس ومسلح بنظرية ثورية ويمتلك رؤية سياسية واضحة تحدد طبيعة الصراع ومعسكر الاعداء ويمتلك برنامجًا سياسيا وطنيًا مرتبطا بعمقه العربي

فكانت الجبهة الشعبية التي امتلكت كل هذه الوصفات وشقت طريقها نحو الاهداف الرئيسية السياسية رغم كل الإعاقات التي واجهتها

اما السؤال الاهم الذي يجب علينا طرحه هل يمكن ان يكون هذا البرنامج الذي وضعه غسان كنفاني بوصفه رؤية الجبهة الشعبية صالحًا حتى تاريخنا الحاضر ؟وهل يحق لنا إجراء هذه المقاربة من الناحية النظرية ؟

من المعلوم ان البرامج والتكتيكات ترتبط بظرفها التاريخي المحدد وتكتسب مشروعيتها ضمن اطارها التاريخي وتحاكم بموجبه

تحديدًا الموقف السياسي لأن السياسة أم المتغيرات ولان الصراع الفلسطيني الصهيوني والعربي الصهيوني اخذ إشكالًا أكثر تعقيدًا وطرأ العديد من المتغيرات السياسية إلا ان الهدف الاستراتيجي المتمثل بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني واستراتيجية حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة الانجع لدحر الاحتلال وضرورة وجود تنظيم حديدي متسلح بالنظرية الثورية ويكون ناظما بين النظرية والجماهير وقائدًا لها مسألة في غاية الاهمية والضرورة مما يعني ان هذه الدراسة تشكل دليل عمل للحزب الثوري ومرشدًا له في طريقه النضالي

ختامًا أرى ان ما اورده غسان كنفاني في هذه الدراسة توحي بأننا أمام قائد سياسي فذ أدرك الواقع الفلسطيني وثورته ونظر إليها بعين الناقد المثقف الماركسي والمطلع على تجارب الثورات العالمية ورسم ملامح برنامج شامل للحزب والثورة ملتقطًا مجمل المتغيرات التي تحيط بهما وواضعًا لبرنامج نضالي يصلح لأن يكون مرشدًا لها في مقارعتها للاحتلال الذي لا يزال قائمًا ويجثو على انفاس شعبنا وامتنا ويتمدد والمطلع على واقعنا السياسي العربي والفلسطيني يدرك ان غسان كنفاني لا يزال حيًا فينا ويلامس واقعنا ويكشف عن معضلاتنا التي نتعايش معها وإن طرائق الحل التي طرحها والمتمثلة بضرورة وجود حزب ثوري يقود الجماهير المتعطشة للحرية وضرورة تشكيل جبهة عربية تقدمية تعتمد أستراتيجية حرب التحرير الشعبية لا زال هو الحل الأمثل للخلاص من الاحتلال.

الدخول الجامعي الجديد: تكثيف الهجوم النيوليبرالي

حركة طلابية ضعيفة و مشتتة أمام هجوم نيوليبرالي كاسح

سعد مرتاح

ككل موسم جامعي يعرف قطاع التعليم العالي العمومي بالمغرب هذا الموسم أيضا تسارع وتيرة الهجوم عليه من أجل خوصصة ما تبقى من مجانيته ورهنه أكثر بيد الرأسمال تدبير وتسييرا تنفيذا لالتزامات النظام مع الدوائر الإمبريالية المالية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية..) وذلك تسريع تنزيل بنود قانون الإطار 51.17 النيوليبرالي المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي حيث سيشهد هذا الموسم الجامعي إحداث شعب جديدة غير مسبوقة في مسلك الإجازة خاصة في كلية القانون من قبيلة الاجازة في إدارة الإعمال التي تم فتحها هذا الموسم في كلية الحقوق بالسويسي الرباط في إطار ما سمي بـ "إصلاح بيداغوجي جديد" الذي يتضمن العشرات من الإجراءات والتغييرات القائمة على أربعة أركان أساسية حسب دعاية الوزارة الوصية:

- تحقيق التميز الأكاديمي والعلمي،
- الإدماج الترابي والتنمية الشاملة،
- الإدماج الاقتصادي والتنافسية،
- الإدماج الاجتماعي والاستدامة.

بعيدا عن هذه الشعارات الرنانة فإن الإصلاح الجديد يدخل ضمن الرؤية النيوليبرالية للتعليم العالي القاضية بجعل وظيفة الجامعة منحصرة في تكوين الاختصاصيين والتقنيين الذين تحتاجهم الشركات الكبرى، عن طريق إصلاح -تخريب- التعليم العالي في اتجاه وظيفي تقني فالسعي الحثيث إلى تكييف التعليم العالي لتلبية حاجات عملية هو سعي يجري حفزه بشتى السبل اليوم.

وهي عملية تزيد درجة إخضاع وظائف الجامعة والبحث العلمي - لا إخضاع الإنتاج للحاجات الإنسانية بل إخضاع الحاجات الإنسانية للإنتاج- لمشروعات محددة لشركات خاصة ومؤسسات الدولة، ففي ظل النيوليبرالية لا يتمتع الطلاب بتعليم جامعي عمومي ويتماشى مع رغباتهم، حيث لا يسمح لهم باختيار الشعب والتخصصات التي تتماشى مع مواهبهم وإنما يجبرون (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق عملية التنميط) على قبول التخصصات والميادين التي تستجيب لمصالح نمط الإنتاج الرأسمالي، وليس لحاجاتهم الخاصة ككائنات بشرية. وهذا ما يؤدي في الأخير إلى فرض مستوى أعلى من الاغتراب على الطلاب فمن وجهة نظر رأسمالية العقد الثالث من القرن الواحد والعشرين، فإنه يجب تقليص حرية الطلاب في القراءة والدراسة وحضور المحاضرات التي يختارونها.

الحركة الطلابية والدخول الجامعي الجديد: دخول ضعيف ومحتشم

في ظل هذا الهجوم المتطور غير المسبوق فإن الموسم الجامعي الحالي سيكون الموسم 42 الذي ستدخله الحركة الطلابية دون أداتها التنظيمية النقابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب،

دخول جامعي يعتبر هو الأضعف في تاريخ الحركة الطلابية المغربية، حيث بالكاد تمكنت بعض الفصائل الطلابية في بعض المواقع الجامعية من تجسيد حملة استقبال الطالب الجديد (دون رؤية أو برنامج أو تصور)، في كلية او كليتين على أقصى تقدير في كل موقع جامعي بينما بقيت عشرات الكليات دون أي خطوة لاستقبال الطالب الجديد فيها، وهو استقبال محتشم وضئيل لم يعرف أي إبداع في طريقة الاستقبال التي تتناقل وتتكرر على مدار عشرات السنين بشعار مركزي هو الآخر لم يعرف أي إبداع أو تطوير.

وبما أن واقع نضالات الحركة الطلابية في العقد الأخير لم تعد تقتصر فقط على تحركات الفصائل التي تعتبر نفسها مكونا في الاتحاد الوطني لطلبة المغرب سواء تلك المحسوبة على التوجه الديمقراطي أو البيروقراطي وأن فعلها لا ينحصر فقط في الأحياء الجامعية والكليات الثلاث - القانون والآداب والعلوم الانسانية والعلوم. حيث شهد العقد الأخير معارك طلابية مهمة يجسدها الطلاب في معاهد التعليم العالي وفي كليات الطب والصيدلة ومؤسسات الهندسة حيث فرض عليهم غياب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كإطار نقابي طلابي منظم إلى الانتظام في جمعيات أو تنسيقيات منظمة في أجهزة محليا ووطنيا ومستقلة، فإنه يتضح أن حتى هذه التنسيقيات تعرف ضعفا كبيرا هذا الموسم كما يبدو.

إن أهمية حملة الدخول الجامعي واستقبال الطالب الجديد تتجلى في تبيان مدى قوة الحركة الطلابية في كل موسم ومدى استعداداتها النضالية وقوتها التعبوية والتأطيرية، وهذا الدخول الجامعي للأسف بين أننا قد نشهد موسما آخر لن يكون فيه أي رهان سياسي نضالي على الحركة الطلابية المغربية إذا بقيت على هذا الحال.

التنظيم والإبداع أساس استرجاع وهج الحركة الطلابية

رغم هذا الواقع الطلابي الذي يمكن اعتباره بـ المأساوي فإن عناصر نهوض حركة نضالية طلابية عارمة كامنة في هذا الواقع بحد ذاته، فطالما المجتمع منقسم إلى طبقات إحداها سائدة وأخرى مسحوقة وإلا ستوجد مقاومة وصراع وحركة في كافة حقول هذا المجتمع، ولا طالما اعتبرت الحركة الطلابية عامل مهم في الصراع شريطة أن تكون منظمة ومؤطرة.

إن ما أكدته شبيبة النهج الديمقراطي وفصيلها الطلابي اليسار التقدمي على ضرورة استرجاع التنظيم وإعادة بناء النقابة الطلابية في أقرب وقت قبل ضياع الآوان، هو ما يتأكد الآن بالملموس، فالحركة الجماهيرية القطاعية غير المنظمة لن تستطيع أبدا مواجهة المخططات الطبقية التي تستهدف حقلها الخاص، بل ولن تملك حتى عنصر المبادرة الذي يعتبر بديهيا، فكيف يمكن لحركة جماهيرية لا تمتلك لا قيادة متجانسة ولا برنامجا نضاليا وملفات مطلبية موحدة واضحا ولا فروعا وقواعد مناضلة ولا لجان أبحاث قادرة على القيام بدراسات نقدية علمية للمخططات التي تستهدف قطاعها وصياغة البديل الديمقراطي الشعبي الممكن؟

أول خطوة في اعتقادي تتجلى في قبول الجميع للجميع، وفي الإيمان الكلي بالوحدة الطلابية النقابية ورفض كل ما قد يؤدي إلى التعدد النقابي لأن التاريخ النقابي عامة في المغرب يوضح أنه كلما كان هناك تعدد وتشتت كلما وجد المخزن مجال أكثر للمناورة والاختراق وزرع التناقضات.

لهذا على الفصائل الطلابية اليوم والتنسيقيات الطلابية الفئوية أن تجمع شتاتها بأقصى سرعة ممكنة، عبر الدعوة لعقد لقاء طلابي وطني شامل، لقاء يسوده الاحترام وقبول الآخر، لقاء يسوده تقبل جميع وجهات النظر المطروحة، وجمع المشترك بينها في ورقة واحدة مؤطرة لنضالات الحركة على الصعيد الوطني، تتوج ببداية التشكيل الأجهزة التنظيمية المحلية والوطنية في آن واحد للاتحاد الوطني لطلبة المغرب، أجهزة تستوعب الجميع بغض النظر عن الاختلافات في التقديرات السياسية ووضع الحسبان مصلحة الجماهير والحركة الطلابية فوق أي اعتبار، أجهزة تنظيمية متطورة قادرة على استيعاب التطورات الكمية والنوعية التي يفرضها القرن 21، كل هذا يؤدي في نظري إلى التفكير في بناء أوطم كمركزية طلابية ينضوي تحت لوائها جمعيات ونقابات وتنسيقيات طلابية مهيكلة.

المستفيدون من توزيع الأراضي هم الأعيان والوجهاء وأهل السلطة والمال وشركات قوية مثل شركة "الأملاك الفلاحية" أو شركة "زنيبر"، وشركات أجنبية. أما العمال الزراعيون والفلاحون والتقنيون والمهندسون الفِلاحيون والمعطّلون، فلم يتم تمكينهم من بعض الهكتارات من الأراضي التي كانت أصلاً ملكاً للشعب قبل أن ينتزعها الاستعمار منه.

"يكفي لم أعد أحتمل وحدي المزيد"

عائشة جرو

بكى الملاك وهو يصعد بالأرواح المتربة مسرعا إلى الجنان...
هي لم تأبه بالملذات الموعودة
انبرت تبحث عن بيوت صلبة
جدران لم تبن من قش وتبن؛
متماسكة؛ كما قلوبها متراصة لا يهزمها قفر ولا فقر
تبحث عن أسقف لا تشبه اسقفها الهشة لا تندفها الرياح
عن ملاذ لا يتفتت عهنا منفوشا على حين غرة؛
ولا بأس ببعض الأبواب المحكمة الإغلاق لا يسرقها تجار الأرواح ولا بأس ببعض الهواء لا يشفطه عن آخره الغراب كل اربع سنوات؛
وحبذا لو كانت النوافذ مشرعة على مصرعيها على شموخ الأركان المرحل ليلا؛ على ايكه تغرد بلابل عابرة
في وجه الفراغ النهم فيفزع ويتبخر الرعب القديم الجديد.
كانت هنا بلدتي، كان هنا أولادي، كان هنا جيراني، ابي امي إخواني، لعلهم في الحقول، اسمع حناجرهم ماء بين يباس أشجار اللوز والورد والزيتون... لعلهم بالأسواق المجاورة يقايضون بيوضهم حليبهم بريالات نزرة.
كانت هنا باحة لرقص أحواش...
قالوا امرأة تهذي تقلب وشم الخريطة وتسمي للمرة المليون من جديد كل مسميات اطراف روحها: تارودانت، امليل، تالوين، امزميز،تانوت، تامسولت، اكفاي، تالوين، اولاد زير، شيشاوة، اداسيل، تيجات، اليواي، اسني تافراوت...تاحناوت، مراكش ماذا أقول للبناة الحفاة ماذا اخبر المرابطين الموحدين... ماذا أحكي أجدادي؟
كان هنا أجدادي،"كان بودي ترك بلادي لأحفادي"!
"أين مدر ستي بالكاد وجدت ؟" قال يتيم. "أين تلاميذي كلهم؟" صرخت معلمة؟
دكت الضحكات المجلجلة كأنها لم تهزم الصدى يوما، هنا صور وكل الذكريات، احيدوس الزفاف.
لا ضير ان تبزغ في الشمس
أرواح تغيت أن يسري فيها
دفق ما!
دون روح كيف للشمس أن تشرق؟ لم؟ لما؟ لمن؟
لا بأس ببعض الحياة ففي هذه البلدات المسالمة البسطاء رغما عنهم زهاد...
انتحب الملاك وهو يصعد بالأرواح غير المكفنة كانت تتحين الفرص لتحيا لتعيش؛ ترتب موتها اليومي على مهل دون اكتراث بأي كان وبأي شيء.
ماذا لو لم تمت من قبل عطشا ونتأت في دروبها قناديل نور؟
نكاية في الجحود، ومن وراء عمر مر منهار ابتسمت الشامات النائية في جلد البلاد المترنحة؛ كما يفتر ثغر تسليت× الشابة حين تستقبل الزوج العائد من عبوس وتولي المدن البعيدة؛ بلا غلة بدراهم معدودات وبلا زاد: " أزـــول"×... لا تلق بالا " اتاسانو"×
" سنفلت ككل مرة؛ سنقلب، تامزيرت× هذه الأرض لا بد أنها تمور بالنفيس وتجري من تحتها مضخات القلوب"... وريثما تأتي الحياة نستحق الحياة.
كانت ابتسامتها الأخيرة شاهدة علينا على اليباب من قبل ومن بعد،
تَلوَنا وجهها المهال في حفر بلا قبر دون سوار؛ تلونا ملامحها الموشومة في أطلال المهج الحافية الجائعة.
تاريخ عريق يرتج في ثانية ويتوقف يتفتت كان هنا المعسول وعبق البلدات العالمة.
وربما لأول مرة تطل السماء الفسيحة على العراة من خرومها التي خالتها القرى في أقسى شامات الأقصى قبل تبخرها نجوما. ولَكَمْ تضرعت... "ألا يحق لي" قالت القرى الموغلة في الأحمر: "ان أموت بشرف ولو لمرة واحدة؟
ويطل علي العالم من أعلى ليتعلم الشجاعة والجَلَدْ.
بلى أيتها الطائرات التي تذكرتنا اخيرا نحن كائنات بشرية! منذ أول التاريخ هنا ولم نعد هنا! وهذا أيضا سطر من التاريخ.
كم هو موجع أن تندثر قريتك بيتك الذي دفعت من أجل طوبه الناعم الوردي دمك القاني، كل أحلامك، عمرك ان تنقرض ان تسقط عن الخريطة ولا تستطيع شيئا سوى الذهول !

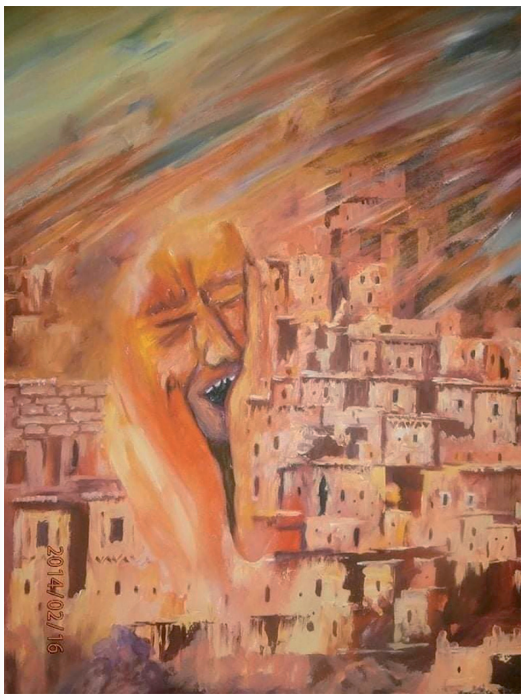

كم هو مفجع ان تجري خلفك في غرفتك الأهوال الغيلان وأنت وحدك لا تملك سوى صفاء نبضك ما ظننته سلاما وأمنا.
قاس الا تجدك في نصف مرآتك! وألا تجد على صفحة ماء النهر وجه امك، الا تنعكس ملامح والدك المتغضنة على معوله؟!
أجهشت القرى:
"لست وحيدة غير اني بمفردي عزلاء قفراء وهشة نفتني كل محاولات العيش بكرامة".
هذا مشهد ثابت صامد لن تعود فسيفساء الأسوار ولا روائح التراب المعتقة؛ قد تعود الحوامل لتضع بناتها فيطلق عليها اسم "إغيل"
وعلى أولادها اسم "حوز"...
تصدعت الجبال لعل السبب نحيبها الطويل من أجل الا تنقرض شبه البلاد.
تحملت ما لم تستطعه أرض ولا سماء
ما علينا سوى أن نعبد الطريق ليعبر الشهداء إلى أحضان امهاتهم.
كل ما نأمله أن تشهق في دموعنا بلاد لا تنمحى عن آخرها خلسة كما تنهب في جنح الظلام شاماتها.

ازوول: بالقلب، قريب من القلب بجانب القلب... تحية أمازيغية تعني : اهلا وسهلا، مرحبا، السلام عليكم.
تسانو: كبدي؛ حبيبي
تمازيرت: البلاد، البلد.
تسليت العروس بالأمازيغية

اللوحة من ابداع الفنان حسين الطالبي

ثقافة التغيير

"بين عيني الحرية النجلاوين مصرع الرفاق و العشاق."

نورالدين موعابيد

لعل الحرية هي القيمة التي يبخع الإنسان نفسه على آثارها، فلا يسترضي ولا يستكين، وإن عاوده الأنين اللعين، في هذا الزمن العنين.. فإذا هو يفاوض الكدح، والفتح، يحاجّ النصح والفضح، ومن ثمة يجاور آليات اشتغال النسيج السوسيوسياسيّ والثقافيّ، الذي تدثره، بلا هوادة، لا محالة، بهذا القدر أو ذاك الأبعاد الاقتصادية. وهو لايني يستل سيف النقد والنقدي الذاتيّ من غمده متيما بشغف الحياة، على الرغم مما قاله الشاعر العراقيّ، المفلق، محمد. م. ج:

"لم يبق عندي ما يبتزه الألم"

و ردده الشاعر الفلسطينيّ درويش:"كل الذين ماتوا نجوا من الحياة بأعجوبة. "و كان قد قال أيضا:"على هذه الأرض ما يستحق الحياة. "الحياة هي اختبار((سقوط متعب بن تعبان، في امتحان حقوق الإنسان.))، كما عبر نزار. ق. بمرارة، يوما من الأيام الخوالي. وهي سقطة قد تعقبها نهضة، حسْب هذا الإنسان أن يعبئ طاقاته، ويفعّل ما استضمره من دروس التاريخ، فلا الإغراءات تستهويه، ولاالمناورات تحتويه. ولا أكاد أعرف أن لها دلالة سالبة، إلا حين غدت محرك الليبرالية الاقتصادية، هذه الليبرالية التي جرّت على البشرية الكادحة ويلات تطورت إلى البربرية والهمجية(الليبرالية المتوحشة.).. فماذا عسانا نستأجر، إن نحن لم نجد ما نؤجر؟!.. لذلك لا نملك إلا أن نتعرف كيف نميز الجواهر والأعراض، فنركن حينئذ إلى الأولى، ونغض الطرف عن الأخرى.

وأنت تدرك، أيها القارئ اللبيب، أن الحرية بالمعنى السياسيّ، التقدميّ، لا تمنح، وإنما تنتزع، لهذا شتان الدلالتان:"الحرية"، "التحرر"؛إذ التحرر سيرورة واعية، داخلية، لا يمكن أن تسقط على مجتمع معين من عل، ولا هي مستوردة، أو مؤامرة.. هكذا يدرأ التحرر الوصاية، ويقبر المصادرة، نحو العنوان الذي اختارته أول وزيرة في العالم، الروسية ألكسندرا كولونتاي:"تحرر المرأة العاملة"، وعنوان مجلة رفاقنا:"التحرر". وربما أوغلت الحرية، وتمادت في تأصيل سلطتها حتى قال أحد المهاجرين:"الحرية في بلاد المهجر وطن. "و نقرأ من إبداعات Albert Camus :((ليست هناك عدالة ممكنة، ولا حرية ممكنة أيضا، عندما يظل المال هو الملك..)) تحضرني بإلحاح غريب، عجيب قولة مشرّح الاستبداد عبدالرحمان :"من لا يشعر بالظلم لا يستحق الحرية. "، وقد ألف حوله"نوربير تابييرو"((عبد الرحمان الكواكبيّ، المفكر الثائر. "(ترجمة عليّ سلامه. ط:، 1981/02دار الآداب، بيروت.)

لهذا وذاك لم تغفل عيون الماركسيين عن تمييز الحريات الشكليةوالحريات الحقيقية؛إذ اعتبر التقدميون الاشتراكيون الحريات الأولى وهمية، لأنه لا قيمة لحرية المسكن إذا كان المواطن معدما لا يملك سكنا، وفيم تجدي قيمة حرية الصحافة، والصحافة مملوكة، موجهة من قبل سلطة الأنظمة السياسية المستبدة بالقوة، وبالفعل، أليس الإعلام أحد أجهزة الدولةالرجعية، الإيديولوجية، حتى أضحى سلطة، وما قيمة الحرية الفكرية، إذا كان العامل يكدح طوال اليوم، فلا يجد مالا ولا وقتا لتنمية كفاياته.. ؟؟!!.. أما الحريات الحقيقية فهي تلك التي تمكّن الإنسان من الوسائل المادية، وتضعها رهن إشارة تصرفاته. (حقوق الإنسان والحريات العامة. د. رامز محمد عمار. ص. ص:15/14. بتصرف.). يتضح من السطور المكتوبة أنني لم أهتم بتصنيفات الحرية المختلفة(الحريات الشخصية، الحريات العامة، الحريات النقابية، حرية العقيدة.. الحرية القانونية، الحرية الفلسفية...)المتخمة، بهذه اللغة أو بتلك، وبأجيالها المتعددة.

يقول محمود درويش معاندا، هذه المرة:"سأبقى بانتظار يوم جميل صنعته في مخيلتي"..

أما أنا فسأطبق على صبغياتك، وصمامات قلبك، يا صاحبي، بجفون المعذبين في الأرض اليباب.. وإن بدا هذا القلب ثخين الجراح، تكاد أمه تثكله، بل سأنتعل الأشواك، قبل أن تصفر الأشواق.. مناجيابشدة وهوس أفروديت"، مستعطفا"فينوس"في معبد لا يستنفد آخر الشهقات والزفرات..

تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في هذا العدد الذي يتزامن مع الدخول المدرسي، الرفيق عبد اللطيف مجاهد بصفته عضو المكتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم/ التوجه الديمقراطي FNE لنحاوره حول أهم سيمات الموسم الدراسي وأين وصل الحوار بهدا القطاع الحيوي ومسألة النظام الأساسي والانعكاسات المحتملة لكل ذلك على واقع منظومة التعليم ببلادنا وعلى مصير الاجيال القادمة واوضاع الشغيلة التعليمية وألمهام الملقاة على الفاعلين في الميدان ومن ضمنهم النقابات ...

تحية عالية لجريدة النهج الديموقراطي على هذه الدعوة للمشاركة في النقاش حول الدخول المدرسي والحوار القطاعي وتعثر إخراج النظام الأساسي الجديد وإمكانية التنسيق والعمل الوحدوي ما بين النقابات الفاعلة في القطاع.

إن إشكالية السياسة التعليمية في المغرب هي إشكالية تاريخية وسياسية مرتبطة بطبيعة الاختيارات السياسية الطبقية للنظام السياسي المخزني وطبيعته الاستبدادية والتبعية للإمبريالية الغربية هذه السياسات تستهدف في الجوهر السيادة الوطنية وتعمل على تسليع التعليم وذلك عن طريق ضرب التعليم العمومي والمدرسة العمومية وترسيخ الهشاشة وضرب الاستقرار ومجانية التعليم وترسيخ العمل بالعقدة وما إلى ذلك من مصطلحات مرتبطة بالمقاولات والشركات والقطاع الخاص.

1 - ماهي في رايكم أهم سمات الدخول المدرسي الحالي؟

يتسم الدخول المدرسي الحالي 2023/2024 على المستوى الدولي بتصاعد النزاعات الدولية واحتدادها ما بين الامبرياليات الدولية وما ينتج عنها من إعادة رسم الاصطفافات الدولية.

أما على المستوى الوطني فيتميز باستمرار النظام السياسي عبر حكومته في التنفيذ الحرفي لإملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي في القطاعات الاجتماعية، الشيء الذي أدى إلى المزيد من تردي الوضع الاقتصادي لعموم الشعب المغربي والتدني المريع للقدرة الشرائية بسبب غلاء جل المواد الأساسية وتدهور الخدمات العمومية ورفع الدولة يدها عن كل القطاعات الاجتماعية.

إن السمات الأساسية للدخول المدرسي الحالي تؤشر على اتساع دائرة الاحتقان في قطاع التعليم في ظل إصرار وزارة التربية الوطنية على تنزيل مخططاتها في تسليع التعليم وخوصصته وتصفية ما تبقى من مجانيته.

قيام الدولة بتنفيذ إملاءات المؤسسات المالية الدولية يتجلى في:

- ضعف الاستثمار العمومي في مجال البنيات التحتية ووسائل العمل، وكذا ضعف الإنفاق العمومي بقطاع التعليم.
- خوصصة مرافق الحراسة والنظافة والإطعام.
- توسيع العمل بالعقدة ليشمل اطر الدعم التربوي والاجتماعي والاداري والمالي.
- الخصاص الكبير في أطر التدريس والأطر الإدارية وأطر التأطير والمراقبة والتفتيش والتوجيه والتخطيط التربوي والأطر المشتركة.
- اكتظاظ كبير في عدد التلاميذ داخل الأقسام إذ تعدى عدد التلاميذ أكثر من 40 تلميذا في في القسم الواحد بالثانويات الإعدادية والتأهيلية وفي الابتدائي لا يتم احترام المذكرات المنظمة لعدد التلاميذ الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على المردودية والجودة.
- تهميش التعليم الأولي ورهنه لجمعيات ومؤسسات وتكريس هشاشة المربيات والمربين وعدم إدماجهم في النظام الأساسي إسوة بأطر وزارة التربية الوطنية.
- الارتفاع المهول في أثمنة الكتب والأدوات المدرسية.
- إطلاق العنان لتغول مؤسسات التعليم الخصوصي من خلال مضاعفة الرسوم والواجبات المدرسية لمراكمة الأرباح دون تقديم الجودة في التعليم والتحصيل الدراسي ودون مراعاة الظروف الاقتصادية التي تمر منها الأسر قاطبة جراء ارتفاع كلفة العيش وارتفاع نسبة التضخم، ودون أدني احترام لحقوق شغيلة التعليم الخصوصي
- محاربة العمل النقابي والهجوم على المسؤولين النقابيين من خلال الاقتطاعات من الأجور وإحالتهم على المجالس التأديبية واتخاذ مجموعة من القرارات الإدارية التعسفية في حقهم والمتابعات الكيدية والصورية.

2 - عرف الموسم الدراسي المنصرم في بدايته استمرار جولات الحوار بين الوزارة الوصية والنقابات التعليمية الخمس ليتم بعد ذلك إقصاء الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي FNE بعد رفضها التوقيع على محضر 14 يناير، كيف تقرؤون هذا الاقصاء؟

من بين المطالب الأساسية للنقابات الأكثر تمثيلية ومنها الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي إخراج نظام أساسي عادل ومنصف لجميع الشغيلة التعليمية، لذلك قامت الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي بالانخراط في مسلسل الحوار لشهور بقرار من الأجهزة التقريرية تناولت من خلاله محورين أساسين:

الأول يتعلق بالملفات العالقة أما الثاني فبمشروع النظام الأساسي.

نقاش المحور الأول انطلق في بداية 2022 وتوج بتوقيع اتفاق مرحلي بتاريخ 18 يناير 2022 والذي للأسف الشديد لم تنفذ أغلب نقاطه. أما نقاش المحور الثاني فقد انطلق منذ 2016 وبجولات حوار مارطونية .

كما يعد القرار التاريخي للمجلس الوطني للجامعة بتاريخ 15 يناير 2023 والقاضي بالرفض التام لمنهجية وإصرار الجانب الحكومي على توقيع اتفاق 14 يناير دون إعطاء المهلة الكافية لدراسته وعرضه على الأجهزة التقريرية وعدم استحضاره الحد الأدنى المتوافق حوله في البلاغات المشتركة للنقابات الأكثر تمثيلية بتاريخ 28 شتنبر و18 اكتوبر و22 نونبر و5 دجنبر 2022 .

موقف الرفض لاتفاق 14 يناير حول الخطوط العريضة للنظام الأساسي الذي اتخذته الجامعة أدى بالوزارة إلى إقصاء الجامعة الوطنية للتعليم من جلسات الحوار اللاحقة بتبرير أن من لم يوقع على الخطوط العريضة فلا يحق له مناقشة المضامين. لكن بالرغم من الإقصاء إلا إننا كمكتب وطني للجامعة نعتبر أن موقفنا من الاتفاق موقف سديد ومنحاز لمطالب نساء ورجال التعليم كما نستنكر هذا الإقصاء المنهج من جلسات الحوار القطاعي ونعتبره سلوكا تمييزيا وهجينا ضد الجامعة مما يؤكد بالملموس استمرار المقاربة البائدة في التعامل مع الأصوات المانعة والمكافحة. ما يزكي موقفنا ويجعله سديدا هو بعد اطلاعنا على الصيغة المسربة للنظام الأساسي يظهر جليا حجم التراجعات على مكتسبات كان قد تم تحقيقها وكذا الحيف الذي سيطال مجموعة من الفئات العاملة بالقطاع .كما نعتبر أن الإقصاء الذي مورس في حقنا كجامعة وطنية ليس إلا موقفا انتقاميا من طرف الوزارة بسبب المواقف الجريئة المنحازة للشغيلة التعليمية وأيضا محاولة من الوزارة الوصية على القطاع لإعداد اجماع نقابي حول نظام أساسي يسعون جاهدين تمريره بدون أي كلفة مالية وبضمان ومباركة من النقابات الأربع على سلم اجتماعي يرهن مستقبل ومصالح نساء ورجال التعليم سنوات طويلة.

3 - تستعد الوزارة للإعلان عن صيغة النظام الأساسي الجديد الذي قد يكون تم التوافق حوله في الجلسات المغلقة بحضور 4 نقابات وفي غياب نقابتكم FNE التي تم إقصائها من مناقشة مشروع هذا النظام. في ظل هذه الأجواء هل هناك امكانية لأن يستجيب هذا المشروع لأهم مطالب الشغيلة التعليمية بمختلف فئاتها، وما هو المطلوب في حالة ثبوت عكس ذلك؟

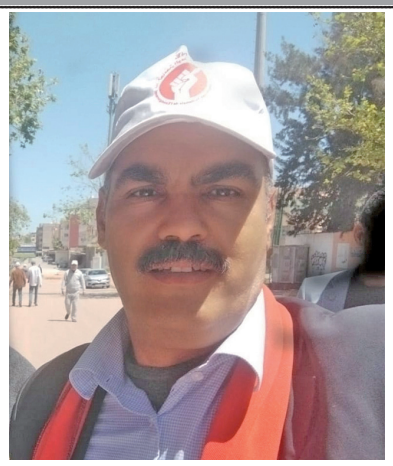

الجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي ترفض مضامين مسودة النظام الأساسي المرتقب القاضية بفك الارتباط بالنظام العام الأساسي للوظيفة العمومية وتجدد احتجاجها على السرية والتعتيم والتكتم على الراي العام التعليمي ونظرا لمواقف الجامعة الواضحة والمنحازة لقضايا نساء ورجال التعليم ولرفضها التوقيع على اتفاق 14 يناير 2023 المشؤوم جعل الوزارة الوصية على القطاع تمارس التمييز والإقصاء ضد نقابتنا ضاربة عرض الحائط كل القوانين والنصوص المنظمة لهذه العلاقة.

فمن الناحية القانونية جاءت الوثيقة المؤرخة في 3 يونيو 2023 مرتكزة على القانون الإطار 17-51 الناظم والموجه لكل التراجعات في مرفق التعليم، ويسعى النظام الأساسي المزمع إخراجه في بداية شتنبر إلى فك ارتباط الشغيلة بالنظام الأساسي العام للوظيفة العمومية والانتقال إلى نظام مبني على فلسفة التدبير المقاولاتي المرتكزة على تقليص النفقات وتكثيف الاستغلال وبالتالي ترسيم الهشاشة والتضييق على العمل النقابي الجاد والمكافح.

رفضنا لمشروع النظام لم يأت عبثا بل لأن النظام الأساسي المرتقب لا يستجيب لتطلعات وانتظارات نساء ورجال التعليم بل ولكل العاملين بالقطاع فهو يلتف على كل المطالب العادلة والمشروعة لكل الفئات المتضررة ولا يستجيب للملفات المطلبية ولا يعالج الملفات العالقة بصفة قطعية ومنصفة (المفروض عليهم التعاقد، المقصيون من خارج السلم، الزنزانة 10، المبرزون، الدكاترة...) كما يقوم بتكريس منطق السوق والتسليع بقطاع التعليم عبر نقل فلسفة تدبير القطاع الخاص إلى الوظيفة العمومية، والأسوأ أنه يقوم بالتنزيل الحرفي لإملاءات البنك الدولي والمؤسسات المانحة تحت يافطة إصلاح التعليم والملاءمة مع متطلبات السوق.

كما يقوم بتكريس مهننة الوظيفة العمومية والتخلص من نظامها وضماناتها وتكريس الهشاشة وإقرار التعاقد تحت مسميات متعددة عبر التوظيف الجهوي مع الأكاديميات كمؤسسة عمومية وما يترتب عنه من هشاشة وفرط الاستغلال وعدم الاستقرار المهني والاجتماعي.

الوزارة الوصية على القطاع من خلال نظامها المنظم ستقوم بإيهام موظفيها بإحداث الدرجة الجديدة لأساتذة السلكي الابتدائي والإعدادي والملحقين التي لا يمكن اعتبارها في الحقيقة سوى منحة آخر الخدمة والالتفاف على الحق في الأثر الرجعي الإداري والمالي. كما أن هذا النظام سيتضمن نظاما تأديبيا جديدا يحرم من الحق في الحركة الانتقالية الجهوية والوطنية لمدة سنتين الذي نعتبره إجراء انتقاميا وليس تأديبيا ويجبر مختلف الأطر على التخلي عن مكتسباتها من خلال اعتماد عقوبات تأديبية مشددة تؤثر سلبا على ترقياتهم ومسارهم المهني. فالترقية في النظام الجديد أصبحت مرهونة بما سمته الوزارة بالمردودية وانجاز المهام والرئيس المباشر هو المسؤول عن تقييمها حسب ما يراه ويناسبه.

وهنا يطرح السؤال ما المطلوب للتصدي لهذا الوضع؟ طبعا لن يتأتى ذلك إلا من خلال الوحدة على أرضية ملف مطلبي عام وشامل وعادل ومنصف لتوحيد الصف والإعلان عن معارك نضالية قوية لاسترجاع الحقوق والحفاظ على المكتسبات وتجويدها. >>>

التتمة ص 16

حزب النهج الديمقراطي العمالي
يتوصل برسائل التضامن مع الشعب المغربي

توصل حزب النهج الديمقراطي العمالي بعدد من الرسائل من أحزاب ومنظمات صديقة إثر الزلزال، ننشر بعضها ونتقدم بالشكر لهذه الأحزاب والمنظمات على تعبيرهم عن تضامنهم مع الشعب المغربي، منها:

– حزب العمال

° على إثر الزلزال العنيف الذي هزّ المغرب الشقيق وخاصة منطقة مراكش أين كانت الخسائر البشرية والمادية كبيرة، فإن حزب العمال:

– يعبر عن تضامنه وتعاطفه المطلق مع الشعب المغربي الشقيق في هذا الظرف الأليم.

– يتقدم بأحر التعازي والمواساة إلى عائلات الضحايا ويرجو الشفاء العاجل للجرحى.

– يدعو الشعب التونسي إلى إطلاق حملة تضامن وطنية وتفعيل كل أشكال الإسناد والتضامن مع الشعب المغربي الشقيق.

تونس في: 9 سبتمبر 2023

° رسائل تضامن من كل من:

– الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

– الحزب الشيوعي الاردني

– حزب الوحدة الشعبية الاردني

– الكونفدرالية السورية لحقوق الإنسان

– حزب الشعب الفلسطيني

– اتحاد لجان العمل الزراعي الفلسطيني

– الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

° حزب العمال التاريخي في إسبانيا (PHTE)

علمنا بالزلزال المدمر الذي ضرب المغرب، وبهذه المناسبة الأليمة، نريد في حزب العمال التاريخي الإسباني (PHTE)، أن نبلغ من خلال حزبكم تضامننا ومحبتنا مع الشعب المغربي ونأسف على الخسائر في الأرواح والأرواح. والعديد من الإصابات التي تسبب الكثير من الألم لدى الأسر المتضررة. نبعث عناقًا أخويًا للبروليتاريا المغربية ونتمنى الشفاء العاجل للرفاهية الشعبية.

تحية ثورية

اللجنة التنفيذية المركزية لحزب العمال التاريخي في إسبانيا (PHTE).

° Camarades du Maroc، c'est avec une grande consternation que nous avons appris le violent séisme qui s'est abbatu sur votre pays faisant plus de 2000 morts.

Nous nous inclinons sur les dépouilles de ces personnes، présentons nos condoléances aux familles épleurées et portons notre solidarité au peuple frère du Maroc dans cette épreuve difficile.

ACHY EKISSI SECRÉTAIRE GÉNÉRAL DU PCRCI.

° رفاقنا بالمغرب، علمنا باندهاش وألم كبير بالزلزال العنيف الذي ضرب بلدكم وخلف أكثر من 2000 قتلى.

ننحني اجلالا للموتى ونقدم تعازينا لعائلات الضحايا وتضامننا مع الشعب المغربي في هذا المصاب الجلل.

إشي إكسي، الكاتب العام للحزب الشيوعي الثوري لساحل العاج.

° J'ai appris cet après midi avec beaucoup de tristesse qu'un tremblement de terre qui a secoué tout le Maroc vient d'emporter des centaines de citoyennes et citoyens marocaines et marocains. Toutes mes condoléances les plus émues. Je me joins avec beaucoup de peine à toutes les familles qui ont perdu les leurs، en particulier ceux de la Voix Démocratique Ouvrière.

Courage.

° **Léonard Nyangoma président du parti CNDD du Burundi.**

° علمت بعد زوال اليوم (شتنبر 2023)، بحزن عميق، أن زلزالا ضرب المغرب مخلفا مئات القتلى من المواطنين والمواطنات. اتقدم بالتعازي وأشاطر العائلات التي فقدت أقربائها، وخاصة عائلات أعضاء حزب النهج الديمقراطي العمالي، ألمها وحزنها.

صبرا.

ليونار نيانكوما، رئيس حزب سندد. بوروندي.

° **الرفاق بالحزب الشيوعي الباكستاني** اتصلوا يعبرون عن تضامنهم مع الشعب المغربي ومع رفاقهم بحزب النهج الديمقراطي العمالي.

وهناك رسائل أخرى سبق نشرها على صفحات موقعنا الإلكتروني annahjaddimocrati.org

نتمة الحوار مع ضيف العدد

<<< 4 – عاشت النقابات التعليمية عدة تجارب للتنسيق والنضال الوحدوي، لكن هذه التجارب تعثرت أو اجهضت مما انعكس سلبا على وحدة نضالات الشغيلة وساهم في عزوفها عن العمل النقابي، ما هي في نظركم شروط نجاح التنسيق ووحدة النضال في أفق الوحدة النقابية؟

التنسيق النقابي والنضال الوحدوي مطلب جوهري وأساسي للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديموقراطي سواء كان مع النقابات الأكثر تمثيلية أو مع النضالات الفئوية لباقي الأطر العاملة بالقطاع والمتواجدة بالفعل وعلى أرض الواقع إذ تدعم الجامعة كل نضالاتها ومطالبها المشروعة والعادلة، لكن هذا التنسيق يعرف عدة تجاذبات تفرزها وتطرحها طبيعة المرحلة وطبيعة الملفات والمطالب وكذلك الحوارات مع الوزارة. ولا يمكن أن نغفل تأثير الأزمة التي يعرفها العمل النقابي وضعفه وتوجهه نحو العمل النقابي الخدماتي وكذلك التدبير الديموقراطي للخلافات.

لكن بالرغم من كل المعيقات التي تعيق العمل النقابي في إطار وحدوي إلا أننا متمسكين بتجسيد عملي لشعار "يا عمال العالم اتحدوا" وطبقة واحدة، نقابة واحدة، صف واحد. فنحن نعمل جاهدين على تسييد الروح الوحدوية في الميدان وإبراز أضرار التشتت النقابي في كل مرحلة من مراحل التقييم، كما نقوم بتحفيز التضامن بين مختلف مكونات الحركة النقابية في مختلف القطاعات والعمل على تعزيز ما هو موحد حاليا والبحث عن المزيد، كما نعمل جاهدين على اعتماد الديموقراطية الداخلية ومحاربة البيروقراطية وتوسيع دائرة التنسيق النضالي بالبدء بما هو محلي في أفق الجهوي والمركزي ونقوم بربط أواصر التواصل ما بين التيارات المناهضة للبيروقراطية في أكثر من نقابة للضغط على هذه الأخيرة في أفق تنسيق ووحدة شاملة.

من وحي الأحداث

يوم أخرجت الأرض شعبا متضامنا

الحبيب التيتي

عاش المغرب ليلة 8 غشت 2023 وعلى الساعة 11 و11 دقيقة اخطر هزة أرضية عرفها على مدى تاريخه المنظور، حيث بلغت 6.9 على سلم ريشتر. كان من نتائجها أن سويت قرى بكاملها مع الأرض، وتوفي آلاف الضحايا، من البشر والحيوانات، وتعرضت للأضرار الجسدية آلاف الحالات أغلبيتهم خطرة، تتطلب التدخل السريع، وهو ما لم يحصل، ونتج عن ذلك المزيد من الوفيات او تفاقم الجروح وتعفنها الخطير.

كان واضحا وجليا ان الدولة غير قادرة على تحمل مسؤولية ضمان الحياة والإنقاذ وانتشال العالقين تحت الأنقاض وهو ما كان يفرض عليها مسؤولية إعلان المناطق المتضررة مناطق منكوبة وتفتح الطريق والمجال للدعم الدولي والإنساني للمساعدة في إغاثة الضحايا.

لكن الشعب المغربي الذي يعرف خروب بلاده لأنه له تجارب مريرة مع هذه الدولة الفاشلة، لم ينتظر ولو بعض الدقائق، فهب بعد استرجاع أنفاسه، إلى تنظيم حملة الإنقاذ والإغاثة؛ فكانت أولى المبادرات، هي التغطية الإعلامية عبر وسائل التواصل، التي كشفت عن هول الفاجعة، بينما إعلام الدولة الفاشلة مستمر في بث السهرات وبرامجه التافهة، وكأنه يعيش في كوكب المريخ. فعبر الإعلام الموازي اطلع الشعب على مركزة الهزة ونتائجها. استمر الاستنفار لتنطلق حملة تنظيم الصفوف وتلقي الأخبار والتوجه للقرى المدمرة، ومحاولة تقديم الإسعافات الأولية وبالوسائل المتاحة والمتواضعة جدا.

حضرت أجهزة الدولة إلى المراكز القريبة من الدوواوير، ومن دون أن تصل إلى أصعب الحالات، وبقي الضحايا عالقين تحت الأنقاض في العشرات من المواقع، من دون إسعاف وكذلك الناجون يعيشون حالة الرعب والهلع والجرحى من دون علاج. طرح سؤال من طرف أهالي الضحايا عن جدوى وجود هذه الأجهزة بالمنطقة؟ وهي عاجزة تتفرج مثلها مثل بقية المدنيين. حتى القوات التي شاركت، كانت غير مجهزة وغير مدربة على مثل هذه الحالات، وتعرض أعضاؤها للضغط النفسي والإجهاد العضلي، مما تسبب لهم أضرارا ستمنعهم عن أداء مهامهم الإنسانية.

في الجبهة المقابلة جبهة الشعب، فإن الأمور توضح أن هذا الشعب وبتجربته، ينهض من تحت الأنقاض ويبادر ويشارك في تضميد جراحه مثله مثل أسد الأطلس، كاظم غيظه، يسجل ويدون في وعيه الجمعي، ما يناله من إخلال بالمسؤولية لمن كانت عليه واجبات حماية الأرواح والممتلكات.

شعب يرمم ويسابق الزمن لانتشال أبنائه. الضحايا يوجهون الاستغاثة إلى المواطنين مثلهم، ويعبرون عن سخطهم تجاه الدولة وأجهزتها.

مرة أخرى، يتعرف شعبنا على حاكميه؛ إنهم فرطوا في حياته، واستهتروا بمسؤولياتهم، وهذا ما اكتشفه الإعلام الدولي في عين المكان، فزادت الفضيحة وتعفنت الأوضاع، ليطلع عليها الرأي العام الوطني والدولي.

يا شعبنا ما حك جلدك مثل ظفرك. وما ظفر الدولة إلا مخلب ينهش لحمك في السراء والضراء.